

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة استراتيجية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين

- علوش إيمان

- زمي خليل

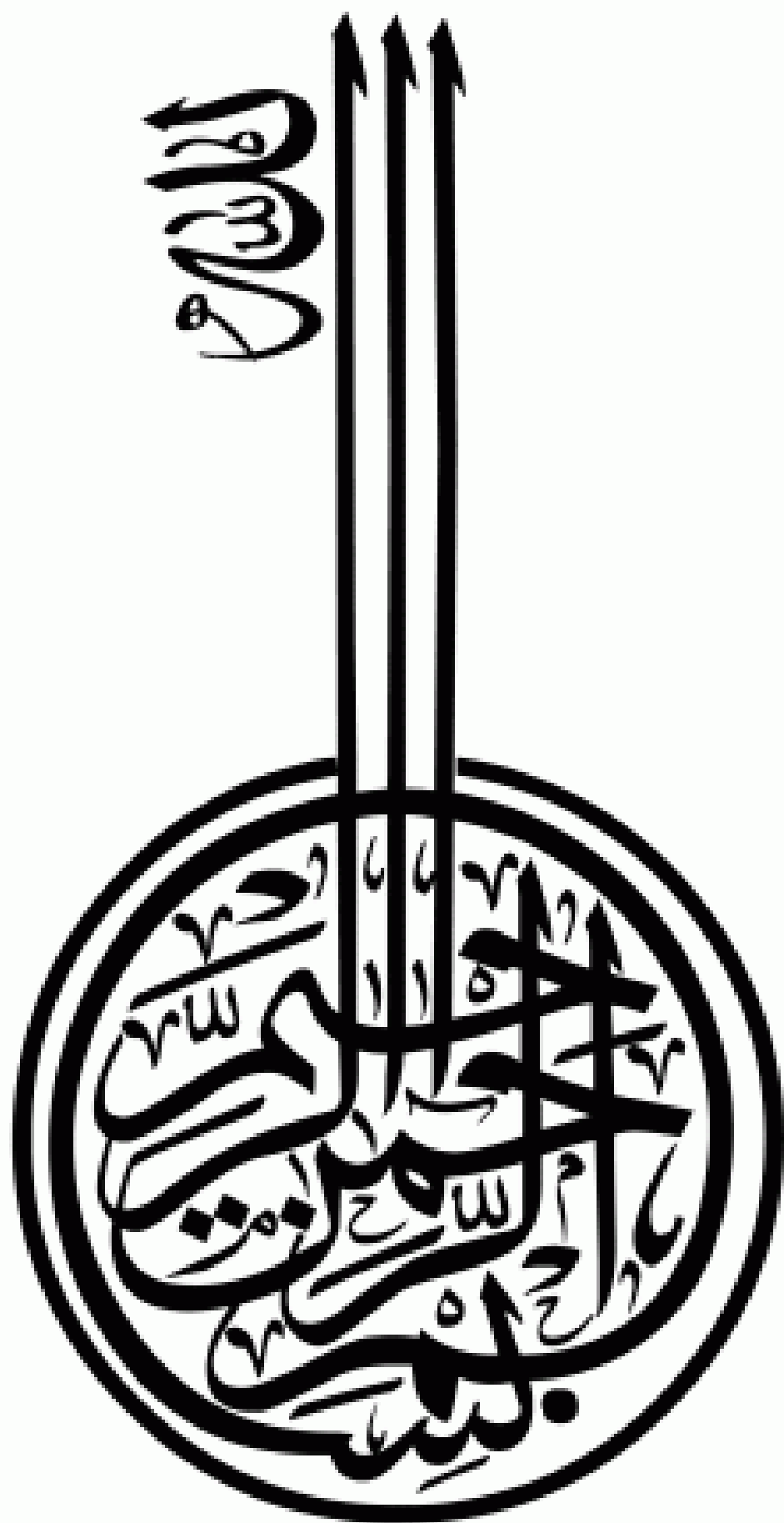
تحت عنوان:

أهمية عمليات البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة حالة مصرف السلام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
زيتوني كمال	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له تعظيماً لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى
رضوانه

صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل
الشكر

إلى ولدي العزيزة التي اعانتني وشجعتني وكانت قدوة لي على الإستمرار في مسيرة العلم و
النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من
شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " زيتوني كمال " هذه المذكرة لإيفائه حقه
بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي
ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم علم النفس ؛
كما أتوجه بخالص شكري و تقديرى إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز
و إتمام هذا العمل.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه
و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

علوش ايمان



إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى.

إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في

تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة

إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي الي تلك اللتي ليس كمثلها شيء جنتي علي الارض

تبع الحنان أمي أعز ما املك على

القلب و العين الي سبب وجودي في الحياة وسبب استمرارى وقوتي في اعظم قدوة لي في كل شيء

جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلوبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي و أخواتي

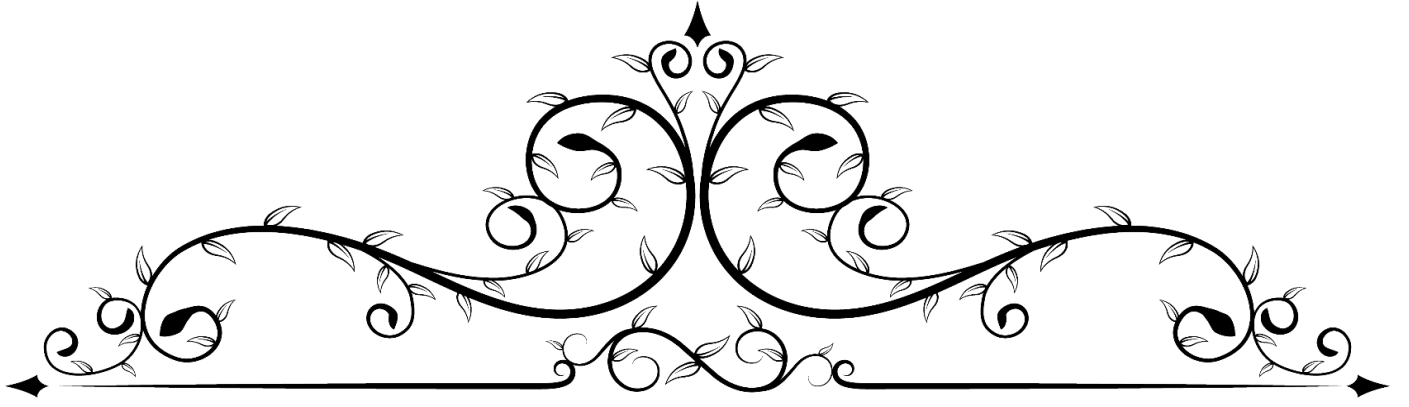
الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى كل من أعرفهم ويعرفوني، خاصة صديقاتي

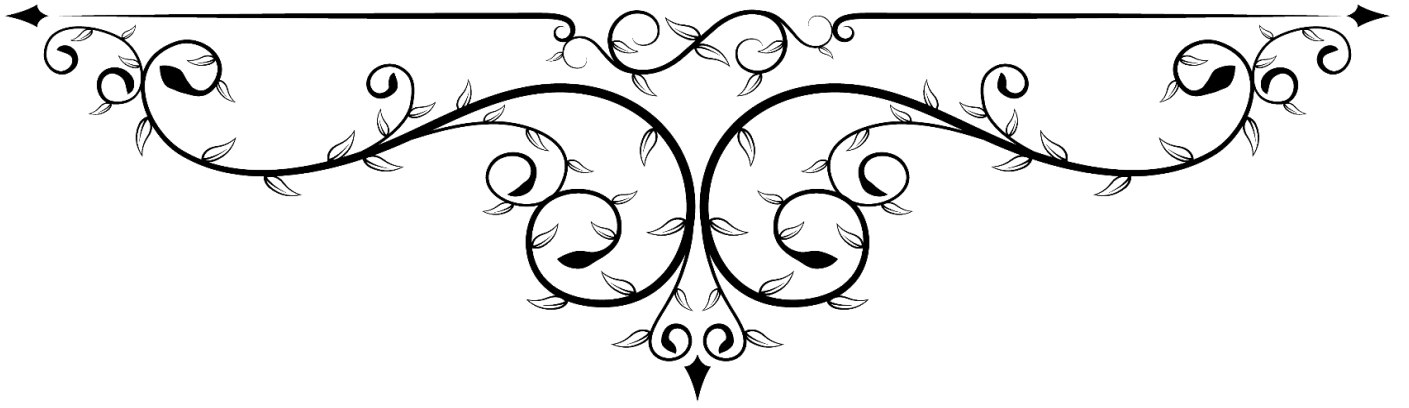
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في ذاكرتي أهدي لكل هؤلاء عملي هذا

إيمان





فهرس الموضوعات



Contents

شكر وتقدير

إهداء

فهرس الموضوعات

أ..... مقدمة

الفصل الاول: مدخل نظري و تعريفي للبنوك الإسلامية

6..... تمهيد:

7..... المبحث الاول: ماهية البنوك الاسلامية

7..... المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك الإسلامية.

7..... 1-نشأة البنوك المنظمة :

7..... 2-تعريف البنوك الإسلامية :

8..... 3-نشأة البنوك الإسلامية :

9..... 4-أنواع البنوك الإسلامية :

11..... المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

11..... اولاً: تصنيف اهداف البنوك الاسلامية

11..... 1-الأهداف المالية:

12..... 2-أهداف خاصة بالمتعاملين:

12..... 3-الأهداف الاجتماعية:

13..... 4-أهداف داخلية:

14..... 5-مسؤوليات البنك الاسلامي :

15..... ثانيا : السوق المالي الإسلامي تعريفه ، خصائصه ، وشروطه ، وظائفه :

15..... 1. تعريف السوق المالي الإسلامي :

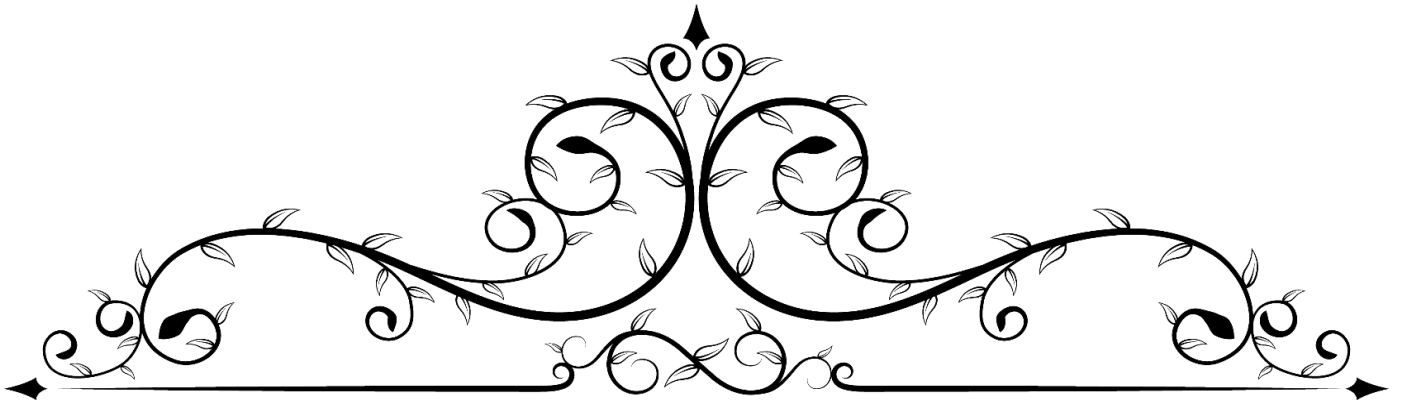
16..... 2. خصائص السوق المالية الاسلامية :

17..... المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

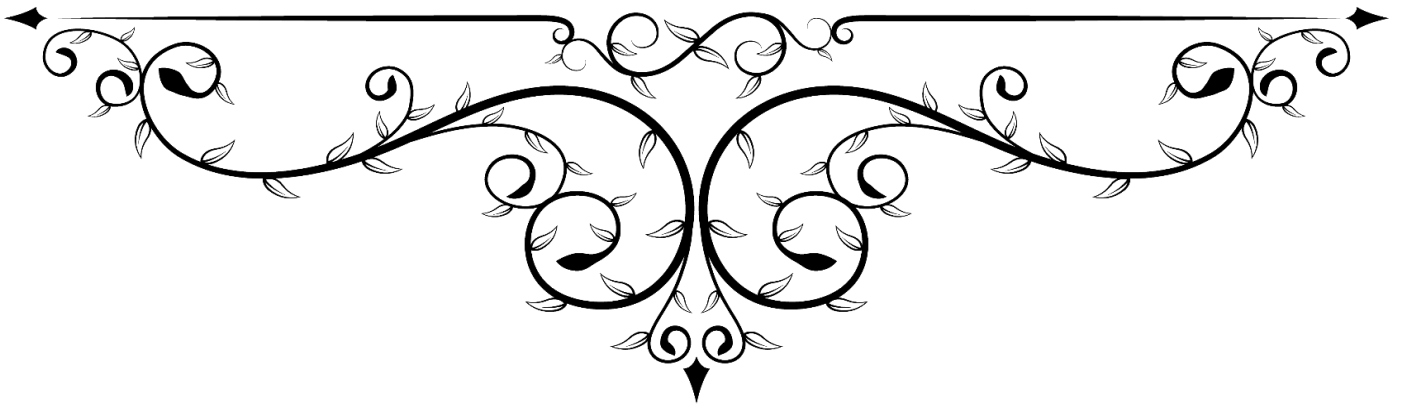
المبحث الثاني: موارد و وظائف البنوك الإسلامية.....	20
المطلب الأول: موارد البنك الإسلامي.....	20
أولاً: على المستوى الداخلي :	20
ثانياً: على المستوى الخارجي :	21
المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.....	24
أولاً: قبول الودائع بعيداً عن الفائدة: وأهمها:	24
ثانياً: إصدار سندات المقارضة:	24
ثالثاً: استثمار أموال البنك :	24
المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.....	24
أولاً: الآثار الإيجابية :	24
ثانياً: الآثار السلبية:	25
المبحث الثالث: معوقات ونجاح البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التجارية.....	26
المطلب الأول: مقومات نجاح البنوك الإسلامية.....	26
1-العامل الشرعي لنجاح البنوك الإسلامية:	26
2-العامل المصرفي لنجاح البنوك الإسلامية:	27
3-العامل الاقتصادي والاجتماعي لنجاح البنوك الإسلامية:	27
المطلب الثاني: مشاكل البنوك الإسلامية.....	28
1-معوقات البنوك الإسلامية :	28
المطلب الثالث: البنك الإسلامي كبديل للبنوك التجارية.....	32
1.النشأة وطبيعة التعامل:	32
2.الاموال المتاحة للتشغيل:	32
3.مجالات تشغيل الأموال وتقديم الخدمات المصرفية:	33
4.تحقيق التكافل الاجتماعي وتحمل مسؤوليته الدعوة الإسلامية:	34
5-تحديد العائد وتوزيع الأرباح:	35

الفصل الثاني: التمويل الإسلامي كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية

37	تمهيد:
38	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية مدخل تعريفي ومفاهيمي
38	المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية
41	المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية:
43	المطلب الثالث: أساليب التنمية الاقتصادية
44	المبحث الثاني التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للتنمية الاقتصادية :
44	المطلب الاول: تعريف التمويل الاسلامي
44	المطلب الثاني: التمويل الاسلامي في الاقتصاد الاسلامي
55	المبحث الثالث : التمويل الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية
55	المطلب الأول: أسباب الاعتماد على الصكوك الإسلامية كمقاربة لتمويل مشاريع التنمية
57	المطلب الثاني: المزايا التي يوفرها التمويل بالصكوك للحكومات والمستثمرين:
58	المبحث الرابع: البنوك الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة
58	المطلب الاول التعريف بمصرف السلام الجزائر
59	المطلب الثاني: تاريخ
60	المطلب الثالث: الأعمال المصرفية في بنك السلام
61	خاتمة
	قائمة المصادر والمراجع



مقدمة



تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية فالمصارف اليوم تنظم علاقات اتمتع وتسهل عملية التعامل بين الأفراد المجتمعات وتحل أكثر قضايا المعيشية سواء كان ذلك عن طريق استجابة مطالبه أو تسديد فواتيره.

هذا وقد نشأت المصارف منذ قرون وأن معظم أهدافها مشروعة ولكنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة، من هنا أدرك العلماء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامة ومع الإسلام خاصة فبرزت فكرة المصارف الإسلامية، وهي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها بالشريعة الإسلامية والمصارف الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي وبدوره جزء من النظام الإسلامي الذي يقوم على قيم إيمانية تحرم التعامل بالربا والتعدي على أموال الناس بالباطل، وتتميز بأنها متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبأا تتعامل بالائتمان فهي ليست مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء وإنما تقدم التمويل وفقا لصيغ مشروعة كالمضاربة والمشاركة والمراجحة.... وعلى أساس تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحا وخسارة حيث تربطها بعملائها سواء كانوا أصحاب الموارد أو المستثمرين علاقة مشاركة ومتاجرة وليست علاقة دانية ومديونية، ولقد اتسع نشاط المصارف الإسلامية خلال الفترة الماضية سواء من حيث زيادة عددها وانتشارها الجغرافي، عدد المتعاملين معها، حجم معاملاتها حتى أصبح من الصعب تجاهل هذه النوعية من البنوك ودورها في العالم الإسلامي وخارجة فقد خاضت عدد من المؤسسات المصرفية العالمية غمار تجربة المصارف الإسلامية هذا وفي إطار السعي لجذب الاستثمارات خاصة العربية منها حيث وضعت الحكومات مشروع قانون يرمي إلى إنشاء مصارف إسلامية.

إشكالية البحث

تبرز معالم بحثنا عند دراسة البنوك الإسلامية والكم الهائل من الأعمال المصرفية التي دف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وفق مبدأ الشريعة الإسلامية، فتحدد الإشكالية على النحو التالي:

ما هي صيغ التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر وحتى تتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث نقسم الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1 - ما هي البنوك الإسلامية وما هي أهم مميزا؟
- 2 - ما هي أساليب التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية؟
- 3 - هل يمكن القول بأن بنك السلام الجزائرية تعمل بمثل هذه الأساليب؟

فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها نحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع:

- 1 - البنوك الإسلامية وهي مؤسسات مالية ميزا الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسم الصيرفة الإسلامية.
- 2 - تعتمد البنوك الإسلامية على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمد عليها البنوك الربوية.
- 3 - ان تطبيق هذه الصيغ التمويلية يتم من قبل المصارف الإسلامية الجزائرية التي تلتزم في معاملاا بأحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية البحث

البنوك الإسلامية من أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة وتكمن هذه الأخيرة فيما يلي:

- 1 - اهتمام الدول الغربية بموضوع البنوك الإسلامية وذلك من خلال إنشاء فروع في بنوكها تطبق أساليب التمويل الإسلامي وكذا إقامة علاقات مشتركة لها مع بنوك إسلامية في الدول الإسلامية، وتقوم بتسويق أدوات الاستثمار الإسلامي، كما تقوم هذه الدول الغربية بالاستجابة لطلبات عملائها المسلمين.
- 2 - اهتمام مؤسسات دولية بالبنوك الإسلامية كصندوق النقد الدولي الذي قام بإنشاء وحدة بحثية تقوم بدراسة النموذج الإسلامي من خلال متابعة عمل البنوك الإسلامية.
- 3 - انتشار البنوك الإسلامية عبر مختلف دول العالم، حيث أصبح لها طابع علمي جعل الباحثين والمفكرين يولون اهتماماا خاصة وأا أصبحت منافسا قويا للبنوك الربوية.

4 - نجاح بعض الدول الإسلامية التي حولت بنوكها الربوية إلى بنوك إسلامية كباكستان والسودان، وأحسن مثال على هذه البنوك بنك فيصل الإسلامي السوداني.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- 1 - الإحاطة بأهم جوانب البنوك الإسلامية، من أجل التعرف عليها أكثر، من حيث الخدمات التي تقدمها لربائنها، واستثمار أموالهم، وهذا حتى يصبح الجميع على دراية بعمل هذه البنوك.
- 2 - إثبات بعض الممارسات والإشكاليات التي تقع فيها البنوك الربوية.
- 3 - تبيان ما يجب أن تكون عليه المؤسسات الاقتصادية لاستيعاب مستحدثات العصر الفنية والإدارية والتنظيمية وتقديم البدائل المناسبة للتطور التقني.

دوافع اختيار البحث

من بين الأسباب التي حفزتنا على اختيار الموضوع ما يلي:

- 1 - الحاجة إلى نظام مصرفي تتوفر فيه المرونة في إمداد رجال الأعمال بالأمور اللازمة لتسيير نشاطهم الاقتصادية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بإزالة الممارسة الربوية.
- 2 - اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الإسلام لا يملك نظاما اقتصاديا يعالج القضايا الاقتصادية المختلفة.
- 3 - الكثير من الدراسات السابقة لموضع البنوك الإسلامية يقتصر على التطرق إلى بعض أساليب التمويل الإسلامي دون البعض الآخر.

منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص الموضوع نظرا لأنه يتوافق مع تقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير.

تقسيمات البحث

الفصل الأول: تناولنا فيه مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية من خلال تعريف البنوك الإسلامية وبيان خصائصها ووظائفها المختلفة وبعد ذلك انتقلنا إلى الدور والأهداف التي أنشأت من أجله هذا الصنف من المصارف، وبآخر الفصل تطرقنا إلى الموارد المالية للبنوك الإسلامية.

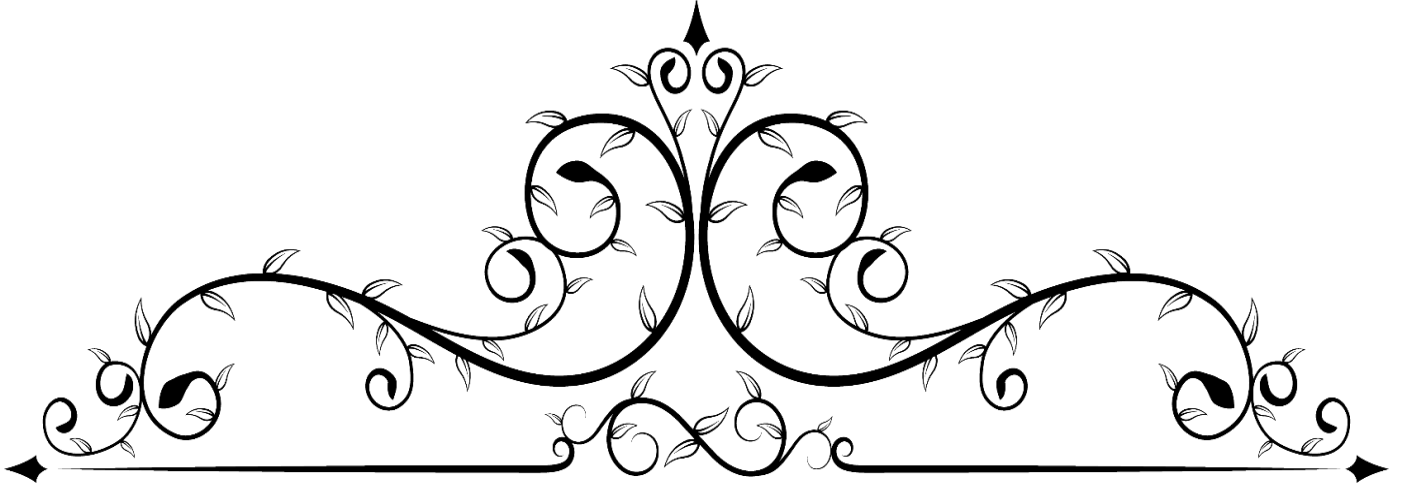
الفصل الثاني: تم فيه تعريف التمويل وتحديد كل من مصادره وتوظيفاته ثم تبيان أساليب التمويل في البنوك الإسلامية التي هي متنوعة ومتعددة وتبيان موقف الشريعة الإسلامية منها بإعطاء أدلة من القرآن والسنة والإجماع.

الفصل الثالث: من أجل إسقاط الدراسة على الواقع العملي للمصارف الإسلامية، حيث تم اختيار مصرف السلام - مصرف السلام - كنموذج لتطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

حدود البحث

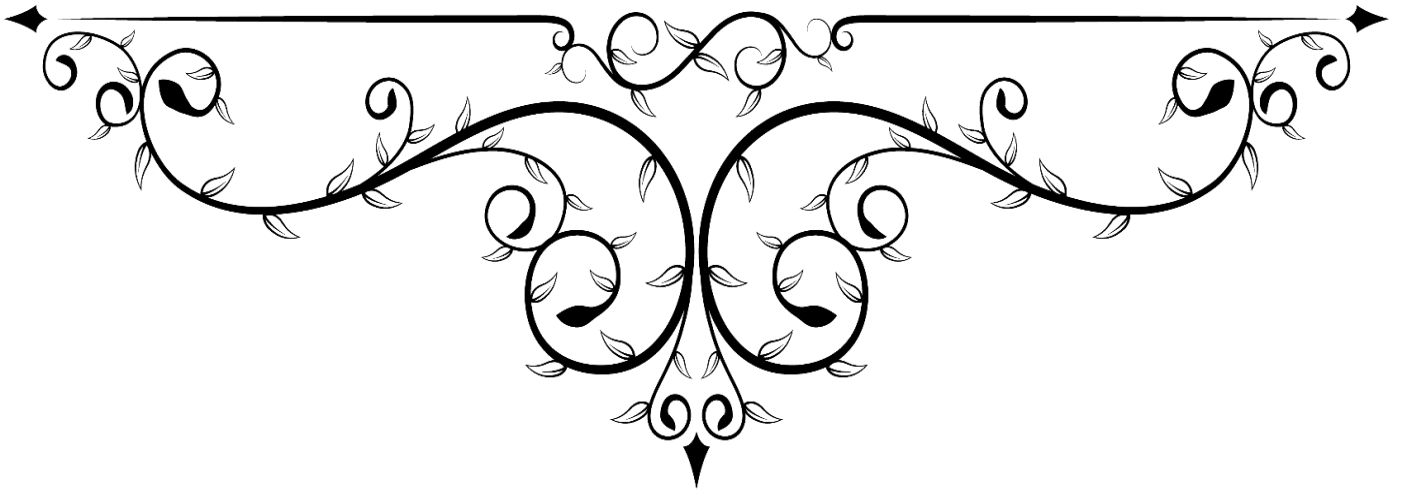
الزمنية: من الفترة الممتدة من 2005 حتى 2014.

المكانية: مصرف السلام وكالة المسيلة



الفصل الاول: مدخل نظري و تعريفي للبنوك

الإسلامية



تمهيد:

أن عملية التحولات التي شهدتها العالم في ظل التغيرات الدولية جعلت كثيرا من الدول تفكر جديا بضرورة قميئة المستلزمات الضرورية لعملية التحول في الأنشطة الاقتصادية والمالية ، و إعادة النظر باليات عمل المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية والتحول بما من البنوك اللاربوية المحدودة الامكانيات إلى مؤسسات شاملة متكاملة ذات محتوى مالي كبير و ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة ، و هذا ما مكنها من ارتياد مختلف افاق العمل المصرفي المتوافق و احكام الشريعة الاسلامية . و استطاعت تحقيق نجاحات ملموسة من خلال تقديمها لمجموعة من صيغ التمويل المصرفية الناجحة و المتميزة و البعيدة عن الربا ، فضلا عن دخولها حيز الاسواق المالية من خلال بعض الادوات المالية المتفقة مع احكام الشريعة الاسلامية ، و كان من الضروري للبنوك الإسلامية الخوض في الاسواق المالية الاسلامية التي بدورها توفر فرصة هامة لكل مستثمر حيث يتمكن من تقليل خسائره و مخاطره و زيادة عائداته ، و ذلك من خلال تنوع محفظته المالية و اختيار الادوات الاقوى و الاكثر نجاحا و مشروعية ، و تمثل السوق المالية الاسلامية محطة هامة لإعادة تنقية و ضخ الأموال الحلال و تمويل المشروعات الناجحة ، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

و تعتبر الأسواق المالية الاسلامية العلاج الافضل و الأنسب لحل معظم المشاكل التي تواجه البنوك الاسلامية و تحد من نجاحها . و هذا ما سعت اليه ماليزيا بعد فترة من الصراعات من اجل تجاوز الأزمات التي كانت تحول بينها و بين حلها ، وذلك عن طريق التوسع في عدة قطاعات بالإضافة إلى فتح مجالات واسعة للاستثمار .

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك الإسلامية .

1-نشأة البنوك المنظمة :¹

أول بنك ظهر بمدينة البندقية (إيطاليا) عام 1157م ثم بنك في مدينة جنوة الإيطالية عام 117، ثم بنك في مدينة برشلونة عام 1403م. هذا ويمثل الربع الأخير من القرن السادس عشر البداية الحقيقية لنشأة البنوك الحديثة المنظمة، بإنشاء البنك المشهور المسمى "Banco della Pizza di Rialto" عام 1587 في مدينة البندقية ثم بنك أمستردام - بهولندا عام 1609م، ثم بنك السويد عام 1668م، ثم بنك فرنسا وهولندا عام 1814م وبنك النمسا عام 1817م، أما بنك اليابان فظهر عام 1882م، والمصارف الفيدرالية الأمريكية ظهرت عام 1914م.

2-تعريف البنوك الإسلامية :

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد نسبيا اذا ما قورنت مع نظيرتها التقليدية، و قد وجد العديد من الباحثين صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، لكن رغم تعدد هذه التعاريف، فالمضمون يبقى نفسه.

و فيما يلي مجموعة من هذه التعريفات:

- **البنك الإسلامي** هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي
- هو مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويهدف الى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.
- مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية.
- مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.
- **البنوك الإسلامية** بأنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام.

¹ نفس المرجع 1، ص 3-5.

و قد أشارت الإتفاقية الخاصة بإنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في فقرتها الأولى من المادة (5)، الى تعريف البنوك الإسلامية بما يلي :

“يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.”

3-نشأة البنوك الإسلامية :¹

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة نسبيا في العالم الاسلامي, و قد جاءت تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلي احتياجات المسلمين, و في نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية.

يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الاسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للادخار بدون فائدة, و في سنة 1950 انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية الى دولة باكستان.

لكن المحاولات الجادة في العصر الحديث لانشاء بنوك تقدم خدمات و أعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية,بدأت العام 1963 من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في صعيد مصر بمحاظفة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.

و لقد اعتمدت بنوك الادخار المحلية في عملها على أساس تجميع المدخرات الصغيرة لصغار الفلاحين و إعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيدا عن سعر الفائدة سواء أخذا أو عطاءا. و قد عرفت هذه التجربة رغم قصرها (أربع سنوات) نجاحا تجسد في بلوغ عدد المودعين تسعة وخمسين الف مودع خلال ثلاث سنوات فقط، إلا أن هذه التجربة الواعدة لم يكتب لها الاستمرار نتيجة لعوامل سياسية و ادارية.

توالى بعد ذلك تأسيس البنوك الاسلامية المحلية في مختلف الدول، حيث عرفت الصناعة المصرفية الإسلامية نموا سريعا على امتداد العقود الأربعة الماضية, فبعد أن كان عدد البنوك الاسلامية ثلاثة بنوك في عام 1975 انتقل الرقم الى نحو 520 مؤسسة و بنكا إسلاميا حول العالم بنهاية العام 2012 موزعة على أكثر من 60 دولة مع توقعات بالوصول إلى 900 مؤسسة بنكية بحلول عام 2015 يتركز معظمها في الدول العربية وتحديدا في دول الخليج العربي.

¹ نفس المرجع 1 ، ص 9-6

كما بدأت البنوك المركزية في مختلف الدول تولي اهتماما بقطاع المصارف الإسلامية و تصدر تشريعات خاصة بها، كالمملكة المغربية التي عرفت مؤخرا اصدار القانون المنظم لعمل البنوك الإسلامية، في انتظار انطلاقها الفعلية.

و مما تنبغي الإشارة إليه أن البنوك الإسلامية لا يقتصر وجودها على البلدان العربية و الإسلامية، بل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، فمدينة لندن أصبحت مركزا ماليا هاما للتمويل الإسلامي، حيث يوجد في بريطانيا ثلاثة بنوك مطابقة بالكامل لأحكام الشريعة الإسلامية تأسست منذ عام 2004 م، إضافة إلى عشرين بنكا تقدم الخدمات الإسلامية من خلال نوافذ خاصة أو فروع إسلامية.

و قد دفعت مؤشرات النمو الكبيرة التي تحقّقها الصناعة المصرفية الإسلامية عدة دول غربية أخرى إلى التفكير جديا في دخول هذا السوق الواعد، و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثبتت هشاشة النموذج الرأسمالي الغربي.

4-أنواع البنوك الإسلامية¹

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

أولا: وفق النظام الجغرافي:

وفق هذا الأساس على تقسيمها إلى بنوك محلية النشاط وأخرى دولية النشاط الأولى ذات النوع التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها والثانية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النظام المحلي

ثانيا : وفق المجال الوظيفي:

وفق هذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي:

- 1 -بنوك إسلامية صناعية: هي التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
- 2 -بنوك إسلامية زراعية: التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي.
- 3 -بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي: تعمل على نطاق بنوك ادخار وصناديق الادخار مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد.
- 4 -بنوك إسلامية تجارية : تخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية.

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالية الإسلامية.

¹ <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/6/1/86192>.

5 -بنوك التجارة الخارجية : تعمل على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية.

ثالثاً. وفقاً لحجم النشاط :

تقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاث:

1 -بنوك إسلامية صغيرة الحجم:

هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة.

2 -بنوك إسلامية متوسطة الحجم:

هي بنوك ذات طابع قومي وتكون أكبر حجم في النشاط، وأكبر من حيث العملاء وأكثر اتساعاً من حيث النطاق الجغرافي وهي محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3 -بنوك إسلامية كبيرة الحجم:

يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وهي من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي . ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق وتمتلك بها فروع في أسواق المال والنقد الدولية.

رابعاً. وفقاً للإستراتيجية المستخدمة :

يمكن التميز وفق هذا المعيار ثلاثة أنواع:

1 -بنوك إسلامية قائمة ورائدة :

تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والتجديد لها القدرة على الدخول في مجالات النشاطات أكثر خطراً وبالتالي الأعلى ربحية.

2 -بنوك إسلامية مقلدة وتابعة :

تعتمد على إستراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائمة والرائدة.

3 -بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:

تعتمد على إستراتيجية التكميش أو "إستراتيجية الرشادة المصرفية" تقوم بتقديم الخدمات البنكية التي ثبت ربحيتها فعلاً، وتتسم بالحذر وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

خامساً: وفقاً للعملاء المتعاملين بالبنك:

يتم تقييم البنوك الإسلامية وفق هذا الأساس إلى نوعين:

1 - بنوك إسلامية عادية :

تتعامل مع الأفراد تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها لهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، سواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العادية والمحدودة.

2 - بنوك إسلامية غير عادية:

تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية وهي لا تتعامل مع الأفراد يقدم خدماته من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها للدول الإسلامية . كما يقدم خدماته للبنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

من المعلوم أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة ورغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف، والتوصل لأسلوب إتباع هذه الحاجة هو الحل، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصر في يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيقا لذلك توجد عدة أهداف يمكن تصنيفها إلى:

اولا: تصنيف اهداف البنوك الاسلامية

1- الأهداف المالية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف مالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء دور الوساطة المالية مبدأ المشاركة في ضوء أحكام الشريعة وهذه الأهداف هي:

- **جذب الودائع وتنميتها :** يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية، فهو يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية وذلك باستثمار الأموال بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي المصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها المطلقة والمقيدة أم ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية، أم ودائع الادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار .
- **إستثمار الأموال :** تعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين . ويوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية .
- **تحقيق الأرباح:** يعتبر هدف تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكن دليلا على نجاح العمل المصرفي الشرعي الإسلامي. والأرباح هي

المحصلة الناتجة من نشاط البنك، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، إضافة إلى أن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية الأسهم المساهمين.¹

2- أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- تقديم الخدمات المصرفية : بحيث يكون بجودة عالية وبصفة متميزة للمتعاملين.
- توفير التمويل للمستثمرين : حيث يقوم البنك باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له، عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال في الأسواق.
- توفير الأمان للمودعين: الثقة أهم عامل النجاح للبنوك الإسلامية، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة.²

3- الأهداف الاجتماعية:

تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بالمهام المتمثلة في إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية، وإدارة الإرث والأموال، ومنح القروض الحسنة وتقديم التبرعات، المساهمة في إنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح، إنشاء شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، كما تساهم في تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعا، و تحريم الاحتكار والاكتمار، وذلك من خلال جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتعاملين بالربا، والتي تؤدي إلى اكتنازها بما لا يفيد المجتمع.

إضافة إلى إحداث الاندماج بين عنصري العمل ورأس المال، وهذا يتضح من خلال عقد المشاركة التي تؤدي إلى تنقية المعاملات المالية من الربا، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال، الأمر الذي يساهم في القضاء على البطالة، أيضا تساهم في إثراء الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع.³

¹ محمد سليم وهبة و اخرون ، المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، محمد المؤسسة الجامعية للدراسات ، لبنان ، 2011، ص 17 -18.

² حربي محمد عريقات ، ادارة المصارف الاسلامية ، دار وائل ، الاردن ، 2010، ص 122 -123.

³ زياد جلال الدماغ ، الصكوك الاسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية ، دار الثقافة ، الاردن ، 2012 ، ص.57- 56

4- أهداف داخلية:

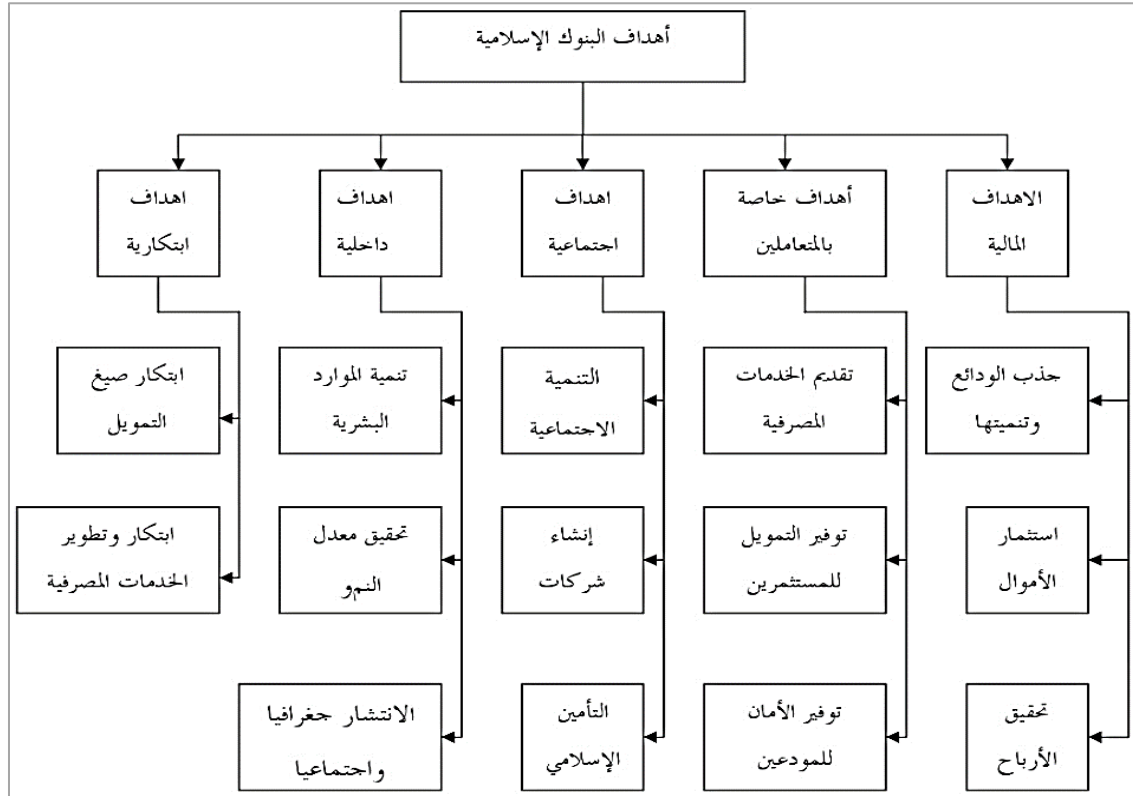
من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البنوك الإسلامية:

- **تنمية الموارد البشرية :** التي تعد العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح من خلال العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي لا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.
- **تحقيق معدل النمو :** من أهداف البنوك الإسلامية الاستمرار، ولهذا يجب أن تحقق معدل نمو يساعدها على الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.
- **الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** لتحقيق جميع الأهداف سابقة الذكر يجب أن تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.
- و - **أهداف إبتكارية:**

- حتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق :
- **ابتكار صيغ التمويل:** سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين .
- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن¹.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي :

¹ محمد سليم وهبة و اخرون ، المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، م؟رجع سبق ذكره ، ص 19 - 20.



الشكل رقم (01): أهداف البنوك الإسلامية.

5- مسؤوليات البنك الاسلامي :

البنك الاسلامي ليس مجرد مؤسسة تهدف إلى الربح والأمان والاستمرارية و لكنه مؤسسة من مؤسسات العمل الاسلامي ، و جزء من منظومة الاقتصاد الاسلامي ذا الاهداف السامية ، و انما تمتد إلى مجموعة من المسؤوليات التي يجب على البنك الإسلامي أن يأخذها بعين الاعتبار و يسعى الى تحقيقها في طريق تحقيق الأهداف الربحية ومن هذه المسؤوليات مايلي:¹

أ- **مسؤولية عقائدية** : تتمثل في تعميق مبادئ العمل الإسلامي و النظام المصرفي الإسلامي لدى المتعاملين في البنك و المتعاملين معه.

ب - **مسؤولية تنموية** : ذلك من خلال إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي ، وإعادة توظيف الارصدة الإسلامية داخل المجتمعات الإسلامية.

ت - **مسؤولية استثمارية** : تشمل نشر و تنمية وتطوير الوعي الادخاري و منع الاكتناز و ترشيد الاستهلاك بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها و ابتكار صيغ مصرفية و مالية جديدة تتوافق و الشريعة الاسلامية و تتناسب مع متغيرات الزمان والمكان.

¹ محمود محمد العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها ، مبادئها ، تطبيقاتها المصرفية ، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ث - مسؤولية اجتماعية: ذلك من خلال الموازنة بين الربحية المالية و العائد الاجتماعي باستخدام وسائل ذات أهداف اجتماعية مثل الحث على الزكاة و جمعها

ج - مسؤولية ثقافية: من خلال نشر الكتب و المجالات في الثقافة الإسلامية و المعرفة المصرفية الإسلامية و إحياء و بعث التراث في المعاملات المالية التجارية و المصرفية .

ثانيا : السوق المالي الإسلامي تعريفه ، خصائصه ، وشروطه ، وظائفه :

1. تعريف السوق المالي الإسلامي :

تختلف تعريفات السوق المالية الإسلامية عند الباحثين حسب موضوعها و نوعها ، إلا أن أغلبهم يعتمد على تعريف السوق المالية وفق المصطلح الوضعي و يضعها في إطار الشريعة الإسلامية ومن بين هذه التعريفات ما يلي : هي سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل مختلف الأوراق المالية المشروعة تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية و توجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية¹.

للسوق المالية معنيان معين واسع يضم مجموعة التدفقات في المجتمع بكافة أجهزتها القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل بين أفراد المجتمع وقطاعاته و معنى ضيق ينحصر في سوق أو بورصة الأوراق المالية ، و السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد و إنما في معاملات محددة ، ومن هنا فإن مصطلح السوق المالية الإسلامية يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالضوابط الشرعية ، كما يمكن أن تتداول فيها الأدوات المالية من الأسهم و الصكوك الإسلامية على الوجه الذي تحيزه الشريعة الإسلامية².

هي سوق منظمة تنعقد في مكان معين في أوقات دورية للتعامل الشرعي بيعا و شراء لمختلف الأدوات المالية و تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية و توجيهها نحو المشروعات المنتجة³.

كتعريف شامل حول مفهوم السوق المالي الإسلامي يمكن تعريفه على أنه أحد أجهزة الوساطة المالية المهمة في الاقتصاديات المعاصرة ، لأن هذا الجهاز يوفر للمستثمر الضمان و السيولة و الربحية و التوازن بين الأهداف ، و هو طموح أي مستمر و لهذا السبب اهتم الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بهذه الأسواق و ذلك من خلال استحداث أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكي يتسنى لجمهور المتعاملين المسلمين التعامل بهذه السوق بدلا من حرمانهم من فوائدها و مزاياها .

من خلال التعاريف يمكن توضيح الجوانب المختلفة للسوق المالية الإسلامية كما يلي :

¹ أحمد السعد ، الأوراق المالية المعاصرة دراسة فقهية ، دار الكتاب النقائي ، الأردن ، 2008 ، ص 19.

² خطاب كمال ، نحو سوق مالية إسلامية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، السعودية 2005 ، ص 2 .

³ أحمد محي الدين ، أسواق الأوراق المالية و آثارها الائتمانية في الاقتصاد الإسلامي ، ص 24.

- تستمد السوق المالية الإسلامية مفهومها من مفهوم السوق المالية بشكل عام ، اذ انها تمثل الآلية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من اصحاب الفائض المالي و تحويلها إلى أصحاب العجز المالي من خلال إصدار أدوات مالية معينة و تداولها .
- ينبغي أن تكون الأدوات المالية التي يتم التعامل بها في السوق المالية الإسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية إصدارا و تداولا كالأسهم العادية ولا يجوز التعامل بالسندات تشتمل على الفائدة.
- ينبغي أن تكون كل العمليات والمعاملات التي تتم في السوق المالية الإسلامية خالية من كافة المحاذير الشرعية كالغش ، الغرر : الاحتكار و المقامرة الخ
- مساهمة السوق المالية الإسلامية الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان الإسلامية وذلك من خلال تركيزها على الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي.

2. خصائص السوق المالية الإسلامية :

- هناك عدة خصائص تتميز بها السوق المالية الإسلامية عن غيرها من الاسواق و يمكن حصرها فيمايلي :
- أ- **خلو عمليات السوق المالية الإسلامية من كافة المحظورات الشرعية :**
- تعتبر هذه الخاصية من أهم ما يميز السوق المالية الإسلامية عن غيرها فينبغي أن تكون جميع عملياتها خالية من محظور شرعي مثل الربا ، الغرر ، القمار ، الميسر الخ.¹
- ب - **خضوع السوق المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية :**

ان وجود هيئة رقابية شرعية بالأسواق المالية الإسلامية سيعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين و جمهور المتعاملين بهذه المؤسسات الاطمئنان بأن جميع أنشطة و أعمال هذه المؤسسات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية

2

ج - التعامل بالأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية :

حتى تقوم السوق المالية الإسلامية على أسس متينة لا بد من وجود أدوات مالية إسلامية مصممة وفق شروط و أحكام تسمح بالتعامل فيها بواسطة مختلف طوائف المستثمرين و تكون هذه الأدوات أدوات ملكية و مشاركة و مساهمة في رؤوس أموال مشروعات الأدوات إقراض واقتراض.

¹ الشمري صادق رشيد ، اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ، دار اليازوري ، الاردن ، 2008 ، ص 32.

² عبد الحق حميش ، تفعيل دور هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الانسانية ، المجلد 4، العدد 1 ، الامارات العربية المتحدة ، 2007، ص 108.

هـ - الاهتمام بالسوقين الأولية و الثانوية بشكل متوازن :

تضم السوق المالية الإسلامية ضمن مكوناتها الأساسية سوقين مهمين السوق الأولى هو السوق الذي تنشأ فيه علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية الإسلامية و المكتب فيها ، و اما السوق الثانوي فهو السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية الإسلامية التي سبق إصدارها وتم الاكتتاب فيه.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من البنوك، فنظرا لازدياد حجم معاملاتها وامتداد نشاطها، أدى ذلك إلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة ومتنوعة.

للبنوك الإسلامية من السمات والخصائص ما يميزها عن غيرها من البنوك الأخرى، وذلك لأنها تختلف في النظام الاقتصادي الذي تحكم إليه اختلافا واضحا مما يترتب عليه اختلافا عن تلك البنوك من حيث الغاية والهدف، وعلى هذا الأساس إنه لا بد من أن تكون لهذه البنوك خصائص تميزها عن غيرها، والتي تتمثل في:

- له التعامل بدون فوائد: إن أول ما يمتاز به البنك الإسلامي عن غيره من البنوك هو عدم التعامل بالفوائد الربوية في كل معاملاته، لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله¹، وكما في قوله سبحانه وتعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا"
- توجيه المشاريع نحو الاستثمار الحلال، البنوك الإسلامية هي بنوك تنموية، تعتمد في مختلف نشاطاتها على إتباع مبادئ الشريعة الإسلامية، لذا فإنها تدفع في كل أعمالها إلى التمويل والاستثمار في المشاريع التي تحقق الخير للبلاد.²
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، الإسلام وحدة متكاملة ولا تنفصل فيه الحياة في جميع الأصعدة والمجالات، لذا فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تحقق التنمية الاجتماعية دون تحقيق تنمية اقتصادية.
- لم تجمع الأموال المجددة ودفعها إلى الاستثمار، تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع الفئة الراغبة باستثمار أموالها بطرق الحلال في إيداع أموالها وهذا ما يدفع بكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المعطلة من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك.³
- إحياء أدوات التمويل والاستثمار الإسلامية وكذا نظام الزكاة، مما لا شك فيه أن البنوك الإسلامية قد ساهمت وبشكل فعال في إحياء كثير من أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي من خلال المساهمة في تشجيع العلماء والباحثين على الفوضى في فقه المعاملات وقد أقامت هذه البنوك صندوقا خاصا لجمع

¹ عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف الإسكندرية، طبعة 2002، ص 5.

² كمال سعيد كامل النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية، طبعة 2009، ص 82.

³ نفس المرجع السابق، ص 84.

الزكاة تتولى إدارته، كما أخذت على عاتقها أيضا إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا، وهي بذلك تؤدي واجبا فرضه سبحانه وتعالى على هذه الأمة.¹

- الحد من التوسع النقدي (التضخم): تعتبر مساهمة البنك الإسلامي في خلق النقود أو مضاعفتها محدودة جدا إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية بسبب عدم تعاملها بالربا، فهذه الظاهرة لن يكون لها أي توسع في ظل النظام الإسلامي الذي يمنع استقرارا وثباتا للوحدة النقدية في قدرتها الشرائية ويساهم بذلك في الحد من ظاهرة التضخم.
 - تسيير وتنشيط حركة التبادل بين الدول الإسلامية، وبذلك تصبح الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسيير نحو التقدم، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام البنكي القائم وعدم الركون إليه في أي عمل بنكي يحتاجه الفرد المسلم.
 - تنمية المجتمع والنهوض به ماديا، تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تستهدف أساسا إلى الربح وليس لها هدف سوى ذلك، أما البنوك الإسلامية فهي تسعى أساسا تنمية المجتمع والنهوض به ماديا، وهي لا تغفل هدف الربح لكنه في المرتبة الثانية.²
- و أركان الاختلاف بينهما تتمثل فيما يلي:

1. تقرير العمل كمصدر للكسب بديلا عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي.
2. تقرير مبدأ المشاركة في الغنم والغرم المتمثل في المضاربة والشركة الإسلامية بديلا عن مبدأ الغنم المضمون في سعر الفائدة الثابت.
3. تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كخادم لمصالحه لا ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وفي معزل عن مصالحه واحتياجاته الضرورية.

و القاعدتان الأساسيتان في استثمار وتشغيل أموال المسلمين اللتان يلتزم بهما البنك هما:

- قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر حمل المشقة كالمخاطر أو الخسائر، وباعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة - الغرم -.
- وتعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة أو المعارضة، فالتعامل مع البنك يكون شريكا في الربح وفي الخسارة أيضا .

¹ محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، ج1، 1993، ص162.

² عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فمثلاً يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج من المال المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (و هو البنك) لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان الذي يحدثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، أي الخراج عنم و الضمان غرم¹. وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن أن نلخص خصائص البنوك الإسلامية في النقاط التالية :

1 - الطابع العقائدي :

البنوك الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي باعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظماً لجميع حياة البشر (الروحية والحلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية). كما تخضع البنوك الإسلامية إلى المبادئ والقيم الإسلامية والتي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه وتعالى ، وأن الإنسان مستخلف فيه وسيحاسب عليه في الآخرة كامل قال سبحانه وتعالى: " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"² وكذلك قوله تعالى: " ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون "³ وقوله: " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم "⁴

و يترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية من جميع أعمالها، ولتنفيذ هذه الخاصية تقوم البنوك الإسلامية بتعيين هيئات للرقابة الشرعية وتضم نخبة من علماء الفقه والاقتصاد الإسلامي وتعرض عليها جميع أعمالها، وتتولى مسؤولية مراقبة أعمالها لضمان توافيقها مع الشريعة الإسلامية، وتؤدي هذه الميزة للبنوك الإسلامية إلى ارتفاع دورها الاجتماعي من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الاجتماعية فهي تراعي المصالح الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مصالحها الخاصة.

2 - عدم التعامل بالفائدة :

إن الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا، وهذا هو الفارق الجوهرى بينها وبين البنوك التقليدية، التي تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن)، وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرّمته الشريعة الإسلامية وتوعد الله سبحانه

¹ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، طبعة 1، 2001، ص 94-95.

² في القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 7.

³ القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 129.

⁴ القرآن الكريم، سورة النور، الآية 33.

وتعالى مرتكبيه بالحرب كامل يقول في كتابه الكريم: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون"¹

و تستعيز البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل).

المبحث الثاني: موارد و وظائف البنوك الإسلامية

المطلب الأول: موارد البنك الإسلامي

تسعى البنوك الإسلامية إلى ممارسة نشاطاتها بفعالية كاملة، ولهذا فهي تحاول توفير الموارد المناسبة لذلك واستغلالها بأحسن الطرق، حيث تتمثل هذه الموارد التي يعتمد عليها البنك الإسلامي فيما يلي:

أولاً: على المستوى الداخلي :

الموارد الداخلية عبارة عن موارد البنك الخاصة والتي تتكون من حقوق الملكية والمتمثلة في: رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

1. رأس المال : يشكل رأس المال مورداً أساسياً من جملة موارد البنك الذاتية، حيث أن البنك الإسلامي لا

يمكن الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي في الحصول على الجانب الأكبر من موارده.

يعتبر رأس المال لدى البنك الإسلامي مصدراً داخلياً ثابتاً للأموال يستخدم في مختلف أوجه النشاط وهو عبارة عن رأس مال خاص يبدأ به البنك نشاطه، ويمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها من المساهمين فيه، وأي إضافات تطرأ عليها في فترات متتالية سواء في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية، أو الشكل النقدي، وعندما يحتاج البنك إلى مزيد من الأموال أثناء مزاولة نشاطه يمكن إصدار أسهم جديدة حيث تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للبنك، وقد يكون المساهمون هيئات أول الدولة نفسها أو معاً.²

2. الاحتياطات : يتم تخصيص أنواع مختلفة من أجل تعزيز رأس مال البنك ودعم مركز المالي وإعطاء صورة

جيدة للبنك، وكلما تراكمت تشير إلى نجاح وتميز البنك في عمله وكسب ثقة المتعاملين معه.³

و تقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع أهمها:⁴

● الاحتياط القانوني: وهو نسبة مئوية يقطعها البنك كل عام من صافي أرباحه ويشكل إجباري قانوني وفي

الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى البنك يقطع هذه النسبة حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع رأس

¹ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278 - 279.

² محمد أبو جلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 54.

³ صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر، عمان، طبعة 2008، ص 42.

⁴ د جميل الزايدانيي السعودي، أساسيات في الجهاز المالي والمصرفي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 92.

المال المدفوع بالكامل، والاحتياطي القانوني يطلب وسيلة للوقاية من أية خسائر قد تنتج عن قيام البنك بعملياته المختلفة؛

- **الاحتياطي الاختياري:** وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري، وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري تودع لدى البنك المركزي وذلك لتحقيق هدفين رئيسين:
✓ تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين؛

✓ مواجهة أية خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الاحتياطي القانوني كإخفاض في قيمة الأصول وغيرها.

3. **الأرباح المحتجزة:** هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للبنك أو المؤسسة المالية على المساهمين، ويمثل الربح الصافي الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب، ومجموع المصروفات والاستهلاكات في تلك السنة من جانب آخر¹.

و احتفاظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض من أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال المودعين، ومن ثم يمكنه تجنب جزء معين من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على البنك من ظروف غير عادية.² وتمثل حقوق الملكية مصدرا هاما من مصادر الأموال للبنوك الإسلامية، نظرا لكونها مصدر مستقل و غير خاضع لخاصية عدم التأكد أو مخاطر السحب الفجائي مثل المصادر الأخرى، ويستخدم هذا المصدر في شكل استثمارات طويلة الأجل كالأصول الثابتة.

ثانيا: على المستوى الخارجي :

تمثل المصادر الخارجية موارد غير ذاتية يستخدمها البنك الإسلامي في حالة عدم تغطية موارده الذاتية لحاجته، وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:³

1. الودائع الجارية:

وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، وهي مورد من الموارد المالية للبنوك الإسلامية، وتتمتع بأهمية كبيرة لدى كل البنوك باعتبارها تغطي أكبر جزء من مواردها المالية، هي تأخذ شكل الحسابات الجارية، حيث يودعها المودعون دون أي فائدة ربوية عليها، ويؤذن للبنك باستخدامها ويمكن سحبها والتصرف فيها بموجب شيكات مسحوبة على البنك أو بموجب أوامر الدفع، ونظرا لطبيعة الحسابات الجارية قصيرة الأجل لا يمكن الاعتماد عليها في استخدامات أو توظيف طويل الأجل (الاستثمار)،

¹ محمد حسن رضوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 119.

² فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 93.

³ أحمد عبد العزيز النجار و آخرون، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1981، ص 25.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن استخدامها في الأعراض قصيرة الأجل يجب أن يكون بحذر حتى يتجنب البنك التعرض لخطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات نحو أصحابها.

والفارق الأساسي بين الحساب الجاري في البنك الإسلامي والحساب الجاري في البنك التقليدي أن هذا الحساب يمكن أن يتحول إلى حساب مدين من خلال عمليات السحب على المكشوف في البنك التقليدي لأن نظام السحب على المكشوف يعد صورة من صور الإقراض بفائدة، وإذا كانت المبالغ المودعة بالحساب الجاري تعد وديعة من الناحية القانونية والبنكية، فهي لا تعد كذلك من ناحية الفقه الإسلامي، لأن من شروطه ضمانها وردّها بعينها، فقد اتفق الباحثين على تكييف الودائع الجارية بالبنوك الإسلامية على أنها قرض حسن، يجري عليها ما يجري على القرض في الفقه الإسلامي من ضمان ورد المثل.¹

2. الودائع الادخارية:

و هي الأموال التي تودع في البنك بحيث يتم الاتفاق بين البنك والعميل على مدة معينة لبقاء المبلغ في الحساب بحيث لا يستطيع المودع سحب كله أو جزء منه خلال فترة ربط الوديعة.²

تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين بغية استثمارها، وبناءً عليه توقع معهم عقدا للمضاربة، يكون البنك هو المضارب والمودعون هم أرباب المال، وتكون المضاربة مطلقة كما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين، ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير، وإذا يسلم البنك الإسلامي لكل مودع في هذه الحسابات دفتر توفير خاص به لبيان مدفوعاته ومسحوباته وذلك بهدف إشباع دوافع الاحتياط ومواجهة الحاجات المستقبلية للعميل، ويقدم البنك خدماته للمودعين في هذه الحسابات بغية تشجيع صغار المودعين أو المستثمرين على الادخار أو التوفير، حيث يقبل مدخراتهم صغيرة القيمة ويودعها لهم في حساب الاستثمار المشترك؛ وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة فيما مقابل حصوله على عائد من نتائج الاستثمار، وفي حالة الخسارة فهما يتحملان هذه الخسائر بنسبة مساهمة كل منهما في رأس المال.³

3. الودائع الاستثمارية (الودائع لأجل) :

هذه الودائع تكون محددة الأجل، ويوجد بخصوصها تفويض صريح من مودعيها للبنك باستعمالها في الأنشطة الاستثمارية سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المشاركة مع الغير، أو تمويل مشروعات الغير بنظام المفاوضة،

¹ محمد عبد المنعم أبو زيد، ص 56.

² جميل الزيداني، مرجع سبق ذكره، ص 121-123.

³ محمد حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119-120.

ويجوز أن يكون التفويض مقيدا باستثمار هذه الودائع في مشروع معين، كما يمكن أن تكون هذه الودائع غير لأجل بشرط إخطار البنك قبل المطالبة بسحبها بمدة يحددها النظام الأساسي للبنك.¹

4. الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح:

ويمثل هذا المصدر أهمية خاصة أيضا بالنسبة للبنك وخاصة أموال الزكاة التي يكاد ينفرد بها البنك الإسلامي عن باقي البنوك الأخرى، والتي يقوم بتحصيلها من المنبع من ناتج نشاطه ونشاط عملائه، أو من خلال تقديم الأفراد إلى البنك بها ثم يقوم البنك بإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله سبحانه وتعالى في قوله:

"إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن

السييل * فريضة من الله والله عليم حكيم " التوبة - الآية 60.

ويضاف إلى الزكاة أيضا الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد للهيئات والحكومات والدول إلى البنك الإسلامي سواء يدعم مركزه أو لتمكينه من القيام برسائله الاجتماعية التي يقدم من خلالها البنك أموالا في المجالات الاجتماعية المختلفة.

5. سندات المقارضة المشتركة:

وهي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة م مالية للسنة التي تطرح فيها اللاكتتاب، ولهذه السندات فترة محددة حيث لا تتعدى 10 سنوات.

6. سندات المقارضة المخصصة:²

تختلف هذه السندات عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض محدد، ويتم تصنيفها على ضوء نتائج أعمال المشروع أو المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدى ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس إدارة البنك، ويكون للمشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

من الملاحظ أن الودائع تمثل أكبر نسبة من مصادر التمويل الخارجية للبنوك الإسلامية فقد قفز إجمالي الودائع ب 13 ضعف في عشرية من الزمن ليصل إلى 77 مليار دولار سنة 1995، بعد أن كان يحوم حول 6 مليارات وهي تدير حسب إحصائيات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ما قيمته 165 مليون من الموجودات وهو

¹ نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرفية السياسات النقدية الإسكندرية - الدار الجامعية 2001، ص 233.

² فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1996، ص:

ما يعادل 20% من مدخرات العالم الإسلامي ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 50% خلال السنوات القليلة القادمة.

بعد التعرف على الموارد في البنوك الإسلامية سنتطرق الآن إلى وظائفها.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

و يشمل البنك الإسلامي على وظائف يستند إليها لتحقيق أهدافه وتتمثل فيما يلي:

أولاً: قبول الودائع بعيداً عن الفائدة: وأهمها:

- الودائع تحت الطلب ويتم فيها استعمال الشيكات (الودائع الجارية).
- الودائع الاستثمارية وهي عبارة عن ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.
- الودائع الادخارية وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما أن هذه الودائع يمكن أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

ثانياً: إصدار سندات المقارضة:

وهي وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس نسبة من الأرباح المحققة وهي نوعين: سندات المقارضة المشتركة، وسندات المقارضة المخصصة.

ثالثاً: استثمار أموال البنك :

والتي تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي

البنوك الإسلامية تمثل إحدى مكونات الجهاز المصرفي في الدولة لذلك تخضع هذه البنوك لرقابة البنك المركزي وتلتزم بقواعده وقراراته، إن قيام البنوك الإسلامية وأنشطتها وفق القواعد وأسس إسلامية مع خضوعها للرقابة من البنك المركزي أدى إلى ظهور بعض الآثار الإيجابية والسلبية.

أولاً: الآثار الإيجابية¹:

1. عدم تدخل البنك المركزي في تحديد العوائد الموزعة على أصحاب الاستثمار في البنوك الإسلامية.
2. عدم تدخل البنك المركزي في تحديد هامش الربح في عملية المراجعة لدى هذه البنوك وكذلك الأمر بخصوص نسب توزيع الربح في عملية المضاربة والمشاركة.

¹ د. محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع الإبراهيمية، 1998، ص: 389-390.

3. يسمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية بحيازة البضائع والمعدات والعقارات أحيانا وتملكها بغرض إعادة البيع، وهذه العمليات من المحظورات بالنسبة للبنوك التجارية.
4. تشترط البنوك الإسلامية على كافة البنوك داخل الدولة إيداع نسبة معينة من ودائع عملائها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي مقابل فوائد، ونظرا لأن البنوك الإسلامية لا تتعامل وفقا لأسعار الفائدة قام البنك المركزي باستبدال تلك العملية المصرفية بعملية مضاربة شرعية، حيث تمثل البنوك الإسلامية فيها صاحب المال والبنك المركزي المضارب بالعمل.
5. تقوم بعض البنوك المركزية بتقديم تسهيلات عامة على شكل ودائع المضاربة للبنوك الإسلامية التي تعمل في نطاق إشرافها وتعرض لمشكلة السيولة على أن تقوم البنوك بتأدية معدل للربح عن تلك الودائع لصالح البنوك المركزية يعادل الربح المعلن عن مثل هذه الودائع لديها.
6. بادرت بعض البنوك المركزية بوضع حد أقل لنسب السيولة المقررة في البنوك الإسلامية في مجالات التوظيف والاستثمار.
7. هناك بعض البنوك المركزية التي صنفت بعض الوحدات المصرفية الإسلامية على أنها بنوك استثمار وأعمال وذلك بإعفاؤها من بعض أدوات السياسة النقدية والائتمانية.

ثانيا: الآثار السلبية: ¹

- 1- لا يوجد اختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية فيما يخص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية ولكن المشكلة تكمن في نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية، حيث أن هذه الحسابات مودعة لاستثمارها، ومن ثمة لا يوجد أي التزام على البنك الإسلامي يردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء في الربح والخسارة، وعليه تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي يترتب عليه تعطيل جانب من الأموال المودعين عن الاستثمار على غير رغبتهم، وبالتالي انخفاض العائد الموزع على تلك الحسابات في نهاية السنة.
- 2- تلجأ البنوك التقليدية إلى وضع شروط للائتمان للحد من مشاكل ارتفاع الأسعار وتحقيق التوازن النقدي من خلال التأثير على عملية عرض النقود في حين البنوك الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب الرقابي لأنها لا تمنح قروضا تجارية، ولكنها تستثمر استثمارا مباشرا، وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود، وفي الوقت نفسه تنعكس هذه السياسة الرقابية سلبا على البنك الإسلامي، وذلك لعدم توفر بدائل شرعية لتوظيف واستثمار الجزء المتبقي من الموارد المتاحة للتوظيف.

¹ محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 390-391.

- 3- البنوك الإسلامية ملزمة بإرسال بياناتها ومراكزها المالية للبنك المركزي وفقاً لنماذج واستثمارات أعدت خصيصاً لبيانات وأرقام وبنود خاصة بالبنوك التجارية مما يؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.
- 4- تقوم البنوك المركزية بتقديم القروض للبنوك عندما تكون بحاجة إلى السيولة وذلك مقابل فوائد محددة مسبقاً، وعليه تكون البنوك الإسلامية في وضع حساس بالنسبة للسيولة نظراً لعدم قدرتها على التعامل بهذا الأسلوب. يمكننا استخلاص أن البنوك الإسلامية هي عبارة عن جهاز مالي يستهدف تحقيق التنمية، ويعمل في إطار الشريعة الإسلامية، ويسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، فهي تعتبر جهاز تنموي، اجتماعي إذ أنها تقوم بما تقوم به البنوك التقليدية من وظائف لتسيير المعاملات.
- كما أنها تقوم بخدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بارشاد السبل إذ أنها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق والادخار ومساعدتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة.

المبحث الثالث: معوقات ونجاح البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التجارية

المطلب الأول: مقومات نجاح البنوك الإسلامية

تميّز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية غير الإسلامية، بأنها منضبطة بأحكام وقواعد ثابتة، تجعلها قادرة على البقاء والاستمرار في العمل، ومنافسة غيرها من البنوك غير الإسلامية في الأداء، وتعود عوامل نجاح البنوك الإسلامية إلى عدّة عوامل، منها ما هي مشتركة مع البنوك التقليدية وأخرى انفردت بها البنوك الإسلامية¹.

1- العامل الشرعي لنجاح البنوك الإسلامية:

إنّ أساس العمل في البنوك الإسلامية قائم على أخلاقيات وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يميّز البنوك الإسلامية؛ لذلك يجب تحقيق السلامة الشرعية في كافة نشاطات البنك الإسلامي وأعماله. وتنطلق السلامة الشرعية في المعاملات المصرفية من مراعاة الحلال والحرام، وحفظ الحقوق وأداء الواجبات، والضوابط الشرعية المفروضة على العاملين في البنك، وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في أعمال البنك، عن طريق هيئات الرقابة الشرعية، ولتحقيق ماهية السلامة الشرعية على البنك يجب مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في الجوانب التالية:

¹ عوامل نجاح البنوك الإسلامية ومعايير أدائها <https://e3arabi.com/?p=294088>

- جانب الاستخدامات: الالتزام بما يُحقق السلامة الشرعية في المعاملات المصرفية، بالابتعاد عن الربا والغرور والنجش الذي يعني الزيادة في سعر سلعة ما وإغراء من لا يُريد أن يشتريها ليقع فيها، وعدم إلحاق المعاملات المصرفية بشروط تُلزم العميل أو البنك بما لا يلزم.
- جانب الموارد: لضمان السلامة الشرعية في عمليات جمع المدّخرات والعائدات، يقوم البنك بتحديد موقفه في معاملات المضاربة والوكالة والمشاركة.

2- العامل المصرفي لنجاح البنوك الإسلامية:

يُعَدّ العامل المصرفي من أهم عوامل نجاح البنوك الإسلامية في الأداء والتعامل، وبما أنّ الهدف الأساسي للبنك الإسلامي هو تحقيق مصلحة الجميع، يتم تحديد رغبات المتعاملين واحتياجاتهم بالعمل على متابعة كفاءة التسويق المصرفي في البنك، وتنظيم قسم الهندسة المالية، إضافة إلى تنظيم السيولة والربحية للوصول إلى كفاية رأس المال.

3- العامل الاقتصادي والاجتماعي لنجاح البنوك الإسلامية:

تُسهّم البنوك الإسلامية في التنمية الإسلامية، تبعاً لمنهجية الاقتصاد الإسلامي القائم على آليات وضوابط مرتبطة بمقاصد الشريعة الإسلامية. فالتنمية الإسلامية تبدأ بالتنمية الاجتماعية ثم الاقتصادية، وكذلك هو حال البنوك الإسلامية؛ حيث تربط الأنشطة الاقتصادية بأخلاقيات منضبطة وآليات توفير الكفاية والأمن، حسب سُلّم الأولويات في المجتمع، وتطبّق الحد الأمثل للإنتاجية حسب متطلبات التنمية؛ لتحقيق منهج الوسطية الإسلامية. بعض الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها البنوك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: جذب المدّخرات واستثمارها بناءً على مبادئ وأسس في المعاملات المالية والاستثمارية والتنموية، لتشجيع على العمل والاستثمار العاملين الأساسيين للتنمية. اعتماد البنوك الإسلامية على عوائد عمليات المراجعة والمشاركة والمضاربة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى ادّخار أموالهم واستثمارها عن طريق البنوك الإسلامية، وبالتالي التوجّه نحو تنمية اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثاني: مشاكل البنوك الإسلامية

1- معوقات البنوك الإسلامية¹

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية، وما أحاط بها من تشكيك في قدرتها على المنافسة، تمكنت هذه التنظيمات القانونية الاقتصادية الاجتماعية الحيوية من أن تثبت ركائزها في القطاع المصرفي المحلي والعالمي وحققت الكثير من النجاحات، ومن بينها انتشار العمل المصرفي الإسلامي في العديد من الدول على المستويين العربي الإسلامي والعالمي، والتوسع في المصارف الإسلامية وقيام المصارف الربوية بفتح فروع أو مصارف إسلامية، وقيام العديد من الدول بإصدار تشريعات لتحويل نظامها المصرفي إلى الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة الربوية، وقيام المصارف الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية بصيغ المشاركة والمضاربة والمراجحة، وتزايد الأبحاث والمراكز الخاصة بالدراسات في المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وتحقيق الدور التنموي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

لقد اجتازت المصارف الإسلامية الكثير من المشاكل والمعوقات التي وقفت في طريق نشوئها وانتشارها، إلا أنه على الرغم من ذلك لا تزال تعاني من مجموعة من التحديات والمشاكل التي تقف في طريق تطورها.

سنحاول بيان أهمها من خلال النقاط الآتية:

أ- كثرة وتشعب الآراء الفقهية: مما لا ريب فيه أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الأحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء، وبسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الفتاوى، فقد ظهرت آراء متعددة ومتنوعة التي من خلالها يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد عليها، وذلك لوجود هيئة رقابية شرعية في كل مصرف إسلامي، تتكون من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويمكن أن ينظم إليها من له إلمام بفقه المعاملات. وظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتصدر قرارات وفتاوى ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية وكانها لها قوة الحكم القضائي في وجوب تنفيذها.

¹ أ. مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية و سبل المعالجة لتطوورها.

<https://www.arabnak.com/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81%D8%A7/%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-2>

فمن الفقهاء من يبيح هذا التصرف أو التمويل، ومنهم من يحرمه ووقع الناس في حيرة بسبب هذه التعددية في الآراء والاختلاف بمضمونها. مما أدى لحدوث مشكلة فكرية لدى المسؤولين عن ادارة المصارف الاسلامية والى تعطيل بعض الصيغ المصرفية على هذا الاساس.

ب- **حادثة التجربة وضعف الخبرة والإيمان** سواء لدى العاملين فيها أو المتعاملين معها، مما قد يؤدي في الكثير من الحالات الى عدم الالتزام بالقيم والاخلاق الاسلامية والقواعد الشرعية وصعوبة الحصول على الفقيه المتخصص بالمعاملات المصرفية بموجب الشريعة الاسلامية.

ج- **عدم كفاية الحماية القانونية:** وتعد هذه المشكلة من أهم وخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطور المصارف الاسلامية، وتحقيق اهدافها المنشودة وعلى سبيل المثال دولة كالعراق يدين غالبية سكانه بالدين الاسلامي قد صدر فيه قانون خاص بالمصارف عام 2004 بشكل عام ولم يُفرد أو يعالج المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية أية خصوصية تذكر على الرغم من انتشارها منذ التسعينات من القرن الماضي ووجود مايقارب من ثماني مصارف اسلامية تعمل في العراق.

هذه من المشكلات التي تقف حائلا امام تطور عمل هذه المصارف، وان خضوع المصارف الاسلامية في العراق الى قانون المصارف النافذ قد يؤدي الى اخضاعها لهذا التنظيم القانوني غير الملائم لطبيعتها وخصوصيتها، والى تحملها الالتزامات المترتبة عليها وكأنما هي احدى المصارف التقليدية الربوية، فهذه دعوة الى المشرع العراقي لضرورة التدخل لتنظيم المصارف الاسلامية ووضع تشريع مستقل وخاص بها او اضافة قسم خاص لهذه المصارف الى قانون المصارف الحالي من خلال تعديل نصوصه لتلائم المصارف الاسلامية وتوفير البيئة القانونية لها، واعفاؤها من اية نصوص واردة في قانون المصارف تتعارض مع طبيعة عمل المصارف الاسلامية، وان هذه الدعوة مهمة جدا لان الكثير من الدول التي تجاور العراق اصدرت قوانين خاصة بالمصارف الاسلامية مستقلة عن قوانين المصارف والمؤسسات المالية الاخرى او استثنت هذه المصارف من الخضوع لاحكامها.

د- **ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة** لدى العديد من المصارف الاسلامية، مما يعد بحق تحديا كبيرا امام تطور مسيرة المصارف الاسلامية والنهوض بواقعها العملي في الحياة القانونية والاقتصادية وخصوصا بعدما ظهرت المصارف الالكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة في اعمالها المصرفية.

ه- **تركيز سياسات التمويل في المصارف الاسلامية على المشروعات القصيرة الاجل** كالاستثمار السلعي والتأجير التمويلي، وعمليات البيع بالتقسيط والمراجحة، مما ادى ذلك للانحراف في أساليب الاستثمار والتمويل، حيث أن المجمع الفقهي الاسلامي أوصى المصارف الإسلامية بالتوسع بمجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المراجحات والتورق. وعليه فإن التنوع في العمليات الاستثمارية وإعطاء الافضلية للمشروعات الطويلة الأجل في التمويل، يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الاسلامية.

و- من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، هي عدم وجود سوق مالي إسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل الى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل.

وهي-أي المصارف الإسلامية- لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة، حيث أن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة.

ز- الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية، أخذا عند منح الائتمان وعطاء عند قبول الودائع، ولهذا فمثلا عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب أنه يفرض فائدة ربوية على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الاعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية، حيث أن الأخيرة لا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاء. وهناك نوع ثاني من الرقابة وهي الرقابة الشرعية والتي تعطي الضوء الأخضر لحلية أو حرمة العمل المصرفي هذا أو ذاك وهناك اسس ومعايير خاصة لهذه الرقابة.

ح- مشكلة تأخر المدينين الموسرين عن السداد وهي تعد من المشكلات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية، وان هذه المشكلة غير موجودة اصلا لدى المصارف التجارية التقليدية لانه كلما تأخر المدين عن السداد فرضت الفوائد عليه وتزداد مع مرور الوقت، بينما في المصارف الإسلامية فان هذه المشكلة تعد عائق أمام حركة هذه المصارف لأن الشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال، لقوله سبحانه وتعالى: “فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون”.

فهنا يجد المدين الموسر المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه أن المصارف الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد، وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تتخذ كل الاجراءات اللازمة لذلك الا أنه تبقى هناك جملة من الثغرات التي يستغلها المماطلون مما يؤثر على جملة الاستثمارات للمصارف الإسلامية.

ط- مشكلة العوالة وتأثيراتها على عمل المصارف الإسلامية، حيث تعد العوالة كمفهوم تجريدي مركب ذو ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وهي حركة قوى السوق على مستوى عالمي، وان وضع تعريف شامل ومحدد للعوالة محكوم بالفشل، بسبب تعقيد وتشابك واتساع المفاهيم التي يمكن أن ترتبط بها فقد عرفها البنك الدولي بأنها: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود اضافة لتدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في ارجاء العالم كله.

وظهر مصطلح **العولمة المصرفية**: وهي خروج المصرف من اطار التعامل المحلي الى آفاق عالمية حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه الى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي لارجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل ادائه اكثر فعالية وكفاءة ونشاطا، ولقد أصبح الاندماج في العولمة يتطلب درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية لذلك يؤدي الى تهميش دور الدولة وعدم قدرتها على الإنفتاح على الأسواق العالمية. وتعتبر المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية المحرك الاساس لظاهرة العولمة، لذا فانخسار المصارف الاسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها فلا بد من وضع المعالجات والامكانيات لتلائم طبيعة المصارف الاسلامية.

ي- تواجه المصارف الاسلامية تحديا خطيرا يتمثل في المنافسة المصرفية الكبيرة وخاصة بعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية عام 1997 (General Agreement On Trade Related Services ، GATS) حيث تعد هذه الاتفاقية من النتائج المهمة لجولة الاورغواي، حيث أن تطبيق القواعد القانونية الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة كان مقصورا على التجارة في السلع الا أنه امتد في ظل الاتفاقية هذه ليشمل التجارة في الخدمات. وشملت الاتفاقية على العديد من الخدمات كان من بينها الخدمات المصرفية مما أدى لدخول المصارف عموما في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي والمصرفي، وعلى الرغم من المزايا التي جاءت بها هذه الاتفاقية فقد وجد البعض في تطبيقها إزالة للتنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة وخلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمحلية ومنها الإسلامية والتي لا تزال غير مهيأة لمواجهة نظرا لمحدودية إحصائها وضعف إمكانياتها، كما أن عولمة التجارة في الخدمات المالية تهدف لإزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات سواء أكانوا مواطنين أم أجانب، وسوف تقلل الاتفاقية من الامتيازات الممنوحة للمصارف الإسلامية إذا وافقت على الالتزام بنصوص الاتفاقية بسبب ضعف الدعم لهذه المصارف.

ك- من المشكلات التي تواجه عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مسألة وهي "Corporate Governance" أي تطبيق الحوكمة أو الحاكمية الرشيدة، و المقصود بها مجموعة من العلاقات ما بين ادارة المؤسسة، مجلس ادارتها، مساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها.

وعرفت أيضاً بأنها مجموعة من القواعد والنظم والاجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى. فالحاكمة الرشيدة عموماً تهدف لتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مسألة إدارة المصرف، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل، كما أن قواعد الحاكمة تتضمن أهمية الالتزام بقواعد القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية يمكن أن تحاسب الإدارة أمام المساهمين.

ل- واجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مشكلة في كيفية التعامل مع مقررات لجنة بازل 1 و 2، حيث أبرمت اتفاقية بازل 1 في سنة 1988 متضمنة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، أما بازل 2 فقد أبرمت سنة 2001 ونفذت سنة 2005، وهي تتضمن معيار كفاية رأس المال. وتركز هذه المقررات على الكيفية التي من خلالها يتم مواجهة المخاطر وإدارتها.

المطلب الثالث: البنك الإسلامي كبديل للبنوك التجارية

إن البنوك الإسلامية تختلف اختلافاً جوهرياً عن البنوك التجارية في العديد من النواحي وتعتبر كبديل لها من حيث:¹

1. النشأة وطبيعة التعامل:

كانت نشأة البنوك التجارية وظهورها نزعة فردية نحو الاتجاه بالأموال وتحقيق الثراء من خلالها، حيث اعتبرت النقود سلعة يتم الاتجار فيها و تحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة. وكانت نشأة البنوك الإسلامية كبديل إسلامي للتعامل المصرفي القائم على نظام الفائدة ولتطبيق المبادئ الاقتصادية في الفكر الإسلامي وهي تبني على أساس عقائدي مؤداه أن المال مال الله يجب تداوله فيما أحله الله ، ولذا تعد النقود وسيلة ومقياس للقيم، ومن ثم يتم الاتجار ا وليس فيها ، ومن ثم يتحقق الربح بالشكل الصحيح نتيجة عوامل التشغيل وليس عن طريق الربا.

2. الاموال المتاحة للتشغيل:

تتكون الأموال المتاحة للاستخدام والتشغيل من حقوق الملكية إلى جانب ودائع ومدخرات الأفراد وذلك كما يلي

1. حقوق الملكية: إن حجم رأس المال في البنوك الإسلامية ، يجب أن يكون أكبر منه في البنوك التقليدية

وذلك للأسباب التالية :

- اعتماد البنك الإسلامي على رأس ماله في بداية نشاطه نظراً لقلة ودائع الأفراد وميلها لأن تكون قصيرة الأجل .

¹ سيد قطب : تفسير آيات الربا (بيروت : دار الشروق ، 1978)، ص 8.

- زيادة نسبة أموال البنك الإسلامي المستثمرة في إنشاء التشريعات بالمقارنة مع البنوك التقليدية .
- يغطي رأس مال البنك الإسلامي مخاطر الاستثمار ، خاصة المباشر ، الذي يقضي قيام البنك بإنشاء مشروعات تابعة للبنك تحتاج هيكل تمويلي طويل الأجل
- وفيما يختص بالاحتياجات في البنك الإسلامي فيجب أن تقتطع من نصيب المساهمين من الأرباح وليس من صافي الربح الذي يحققه البنك في اية الفترة ، حيث إن علاقة المودعين بالبنك علاقة محدودة زمنيا ولا يجوز اقتطاع جزء من نصيبهم من الربح لتكوين الاحتياطيات .

2. الودائع: تختلف الودائع في نوعيتها في علاقة المودعين مع البنك :

- نوعية الودائع : من المتوقع زادة نسبة الودائع الاستثمارية عن الودائع تحت الطلب في البنك الإسلامي بالمقارنة مع البنك التقليدي نظرا لطبيعة الاستثمار العامة للبنك الإسلامي .
- العلاقة بين البنك والمودعين في البنك التقليدي علاقة دائنة ومديونية ، أما في البنك الإسلامي فإلا علاقة عقد مضاربة بالنسبة للودائع الاستثمارية وعلاقة الإجارة والوكالة لودائع الجارية.

3. أموال الزكاة: من المصادر المتاحة للبنك الإسلامي دون البنك التقليدي أموال الزكاة والصدقات التي يقوم بتجميعها والحصول عليها من مصادرها المختلفة . ومن المصادر المتاحة للبنك التقليدي دون البنك الإسلامي الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى وهذا لا يتوافر للبنوك الإسلامية نظرا لطبيعتها الشرعية

3. مجالات تشغيل الأموال وتقديم الخدمات المصرفية:

بالرغم من كثرة بنود ونواحي توظيف الأموال لبنك التقليدي ، إلا أنه يتم التركيز علي مجال الإقراض ومجال محفظة الأوراق المالية مع قليل من الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل ، فتنقسم القروض إلى تجارية وصناعية وزراعية وعقارية واستهلاكية، وكل منها يشمل أنواعا أخرى منها المضمون بضمان عيني أو غيره . وتحتوي محفظة الأوراق المالية علي الأسهم والسندات فتشمل أذن الزانة الحكومية ... وغيرها بجانب الأسهم سواء العادية أو الممتازة.

أما جانب مجالات تشغيل الأموال المتاحة أمام البنوك الإسلامية ، فتتعدد لتشمل الاستثمار المباشر ، والتمويل بالمشاركة ، والمضاربات الإسلامية ، وتجار المباشر والمراجحات ، وشراء أسهم شركات ومنظمات إسلامية أخرى ...إلخ .

4. تحقيق التكافل الاجتماعي وتحمل مسؤوليته الدعوة الإسلامية:

ينشأ عن أعمال البنوك الإسلامية وضع أمر الله بتحريم الربا موضع التنفيذ وما يحققه ذلك من عدل وإنصاف في المعاملات وإبراز عنصر العمل البشري في الأنشطة المصرفية بوصفه مصدرا للدخل مما يؤدي لسيادة معيار العمل والإنتاج ، والعمل علي توفير فرص العمل وتفجير الطاقات. ويساعد الاهتمام بركن الزكاة في إشارة روح المحبة ونزع الأثرة والحقد مما يساعد علي تقديم العلاج لكثير من مشكلات

وتقوم البنوك الإسلامية بذلك على اختلاف مجالات أعمالها وأماكن تواجدها. ففي مصر على سبيل المثال يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بالعديد من الأنشطة التكافلية والاجتماعية، كذلك المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ولا يتوقف ذلك عليهما أو المصرف الإسلامي ، بل امتد ليشمل كافة البنوك الإسلامية ، فقد خطط معظم البنوك الإسلامية خطوات كبيرة في مجال إحياء فريضة الزكاة من خلال أنشطتها المتعددة تغطي العديد من الحالات كالمساجد والجامعات والمؤسسات الصحية والتعليمية ... وغيرها .ففي بيت التمويل الكويتي كان لنشاط التكافل الاجتماعي نصيبا وافرا علي عدة أصعدة علي النحو التالي :

- على الصعيد المحلي: عمد بيت التمويل الكويتي إلى دعم الجمعيات واللجان الخيرية في عدة مجالات من بينها، دعم لجان التكافل بعد التحرير، ومساعدة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في أنشطتها ، ودعم مسابقات الزكاة والعمل علي نشر رسالتها، وترجمة بعض الكتيبات الخاصة بالتعاملات الشرعية بالتعاون مع لجنة مسلمي أفريقيا ، كذلك دعم الجمعيات التعاونية ومساعدة الطلاب الفقراء والمساهمة في المؤتمرات العلمية والأسواق الخيرية والمساعدة في رحلات الحج والعمرة الجماعية، بالإضافة إلى دعم المستشفيات والمراكز الصحية وكذلك تحميل بعض المرافق العامة ودعم جمعيات النفع العام. وقد وجه بيت التمويل جزءا من أمواله واهتماماته إلى وجوه الخير والمساعدة عن طريق صندوق الزكاة والصدقات .ويقوم بيت التمويل الكويتي بالعديد من الأنشطة الإعلامية من بينها إنتاج سلسلة تلفزيونية موجهة للطفل والأسرة ، وحلقات تمثيلية مسموعة عن أنواع البيوع في الإسلام، وطباعة وتوزيع سلسلة كتب تتناول مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة ، هذا إلى جانب عقد الندوات الدينية والفكرية والاقتصادية .

- علي الصعيد العربي : ساهم بيت التمويل في بعض الحالات من بينها التبرع لأهالي المخيمات في لبنان ، ودعم ومساعدة لجان الزكاة والصدقات داخل فلسطين ، والمساهمة في بناء إحدي القرى بالسودان .

- علي الصعيد الدولي : كان من بين الأعمال الخيرية التي قام بها بيت التمويل الكويتي تغطيته لنفقات تعليم بعض الطلاب في الجامعات الإسلامية والمساهمة في صندوق الطلبة الأفارقة المسلمين بالأزهر الشريف بالقاهرة ، وبناء المستوصفات الخيرية وغيرها من الحالات

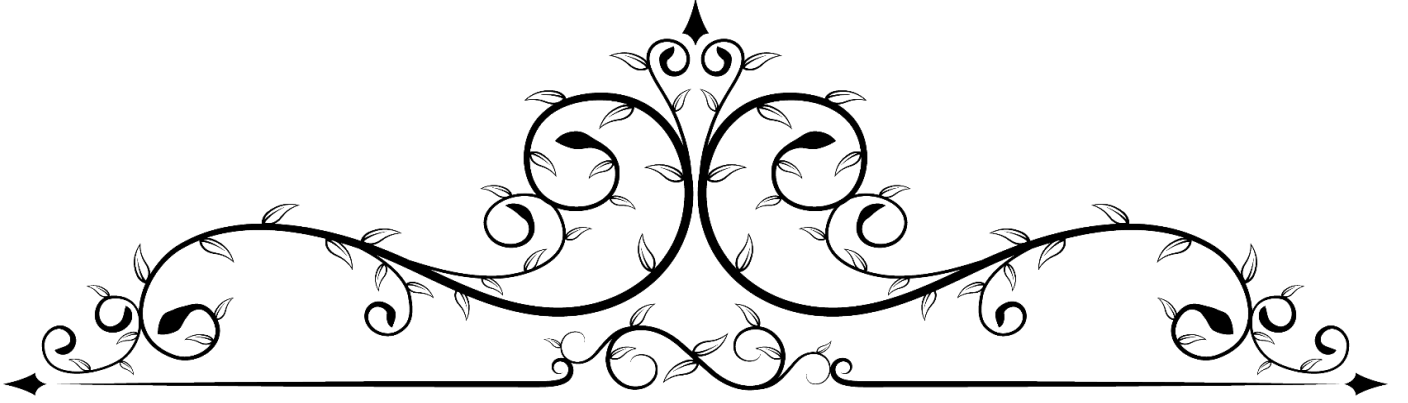
وتسهم البنوك الإسلامية في تحمل مسئولية الدعوة الإسلامية وترجمة الفكر الاقتصادي إلى واقع ، ساعية إلى إبراز أن الإسلام دين ودولة ، عبادات ومعاملات مما ينعكس أثره علي المعاملات وعلي المجتمع ككل . وتعطي البنوك الإسلامية عناية خاصة لدعم وإثراء ونشر الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال المشاركة وإعداد اللقاءات والمؤتمرات العلمية داخل المجتمع الإسلامي كذلك إصدار ونش البحوث والكتب التي تتناول التراث الإسلامي والاقتصاد والبنوك الإسلامية هذا إلى جانب تقديم البنوك الإسلامية للمنح الدراسية للطلاب المسلمين من الدول الإسلامية والأقليات المسلمة في الدول غير المسلمة للدراسة في الأزهر الشريف. كذلك تنظم بعض البنوك الإسلامية رحلات للحج والعمرة بتكاليف مناسبة ، فضلاً عما يقدمه من جوائز للأفراد المتعاملين وإسهامه بتكاليف الحج تشجيعاً لهم علي التعامل وتنمية الوعي المصرفي الإسلامي .

ويقبل البنك الإسلامي حسابات الاستثمار الخيرية والتبرعات من الأفراد والهيئات الذين قد يشترطوا تخصيص عوائد هباً لم لغرض معين من الأغراض الآتية :

- إجراء مسابقات لتحفيظ القرآن الكريم .
- إرساله داعية إسلامي لمراكز تجمعات الأقليات الإسلامية بالخارج .
- معاونة وتشجيع أبناء المسلمين في أفريقيا وجنوب آسيا للدراسة .
- رعاية الأطفال الأيتام .هـ- رعاية الطلاب المحتاجين بالجامعات والكليات والمدارس المختلفة .
- العلاج والأجهزة التعويضية للطلاب الفقراء.

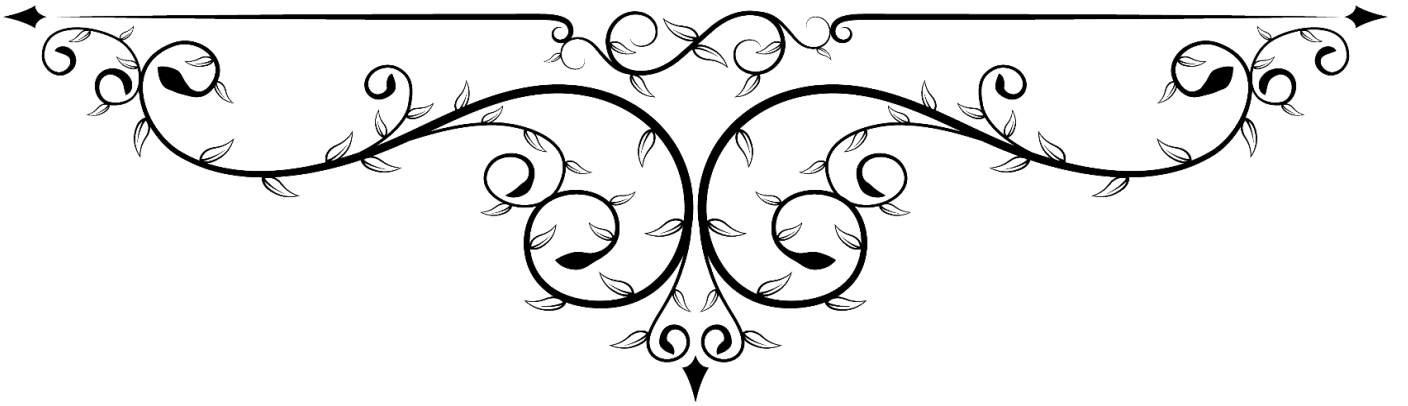
5- تحديد العائد وتوزيع الأرباح :

يتحدد سعر الفائدة في البنوك التقليدية مقدماً ، لذا فإن عائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة. هذا ويتحمل المقترض وحده الخسارة سواء كان سبباً فيها أم لا . أما في البنوك الإسلامية فيتحقق الربح من خلال نشاط حقيقي في الاستثمارات الإسلامية المتعددة وإذا حدثت خسارة لأسباب خارجة عن إرادة ال عميل يتحملها البنك ويكفي خسارة العميل لوقته وجهده وعمله باعتباره مضارباً . ويختلف العائد الموزع علي حسابات الاستثمار من بنك لآخر ومن زمن لآخر تبعاً لنتائج العمليات الاستثمارية التي شارك فيها البنك.



الفصل الثاني: التمويل الإسلامي كمصدر لتمويل

التنمية الاقتصادية



تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز دور التمويل الإسلامي كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية ، حيث ان تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول مدخل مفاهيمي وتعريفى للتنمية الاقتصادية ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى التمويل الإسلامي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية اما في المبحث الثالث البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة حيث يلعب التمويل الاسلامي دورا أساسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث أن يعتبر التمويل الاسلامي اهم عناصر جذب الاستثمارات في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية ككل تُعتبر الصكوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامية أحد أهم المقاربات العملية المطروحة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وهي من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي اتسعت إصدارها وتداولها في الكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية على غرار دول ماليزيا، دول الخليج وبريطانيا وفي الأساس تنبع فكرة استصدار الصكوك من المعاملات الشرعية المعهودة من مشاركة، وإجارة، واستصناع وسلم وغيرها كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية وكبديل عن السندات التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية مدخل تعريفى ومفاهيمى

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها

المطلب الاول : تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية إن من بين تعريفات التي تعرف التنمية: "أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الاليجابية للأهالى.

أو هي عملية التغيير واعى يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة .ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي - :

- التنمية تركز على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية- .
- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة على أخرى- .
- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع- .
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية- .
- تهدف التنمية إلى تنمية وعى الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات .
- ينبغي القول أن التنمية التي تسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية¹. التنمية الاقتصادية بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد يعبر عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور، وقد تجلّى ذلك في مظهرين أساسيين :

¹ إحسان حفصى، علم اجتماع التنمية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 3

المظهر الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحويلات البنوية أو الهيكلية. والمظهر الثاني نوعي يتمثل في المؤسسات الاجتماعية والأفكار والتصورات، والمفاهيم، وأنماط المعيشة التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجاته المادية. وقد إتسمت حركة هذا التدرج والتطور ببطء شديد من جهة واختلاف في درجته بين مجتمع وآخر، وأحيانا لا يكاد يلاحظ بسبب ضآلته من جهة أخرى. وقد إرتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخ بأهمية أدوات وسائل الإنتاج التي صنعها، وبالتالي فإن الصناعة بمفهومها البسيط ترتبط إرتباطا وثيقا بالتطور والتنمية الاقتصادية، وهي بذلك تنقل المجتمع من الجمود والبطء والتخلف، إلى التقدم، أي من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، وبدون هذا الأخير لا يمكن الحديث عن أية تنمية أو أي تطور إقتصادي كان، ولا أدل على ذلك أكثر من أن كل البلدان المتخلفة اليوم هي بلدان غير صناعية، في حين نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة.

لا نستطيع اعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحليلها وكل يعطي تعريفا بناءا على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية حسب بعض الكتاب ومنه مايلي:

يعرفها جيرالد ماير: " التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن " ويعرفها سعد الدين إبراهيم: " التنمية الاقتصادية بأنها إنشاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي - :

أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوي خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.

-هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة- .

أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف

وتنوع الامكانيات الكامنة في داخل كل كيان.¹

ويري مفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.

- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان.

- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.²

فيمكن أن نقول " التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع

مستويات الإنتاج من خلال إماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة

رأس المال المتراكم في المجتمع.³

فالتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن أيضا تغيرات هامة في المجالات

الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية ، حيث تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي

و كذلك في نصيب الفرد منه. و هذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على الإدخار مما يدعم التراكم

الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع

و بالإضافة إلى ماسبق ، تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل

على الحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، و تقدم المؤسسات المالية و تنظيم السوق المالي و

تطوير الوسائل و الاتصالات

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر: مكتبة الاشعاع الفنية، 1999، ص46

² سيد محمود سيد محمد، "التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق: كلية الاقتصاد والتجارة، 1988، ص6.

³ نفس المرجع السابق، ص 20

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة نما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وأغايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.¹

1- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الأغايات

2- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتت كثيرا في توزيع الدخل والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة

¹ حمد عبد العزيز عجيبة، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية و التخطيط، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1986، ص64.

من هذه الثروة. ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار

جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر .

هذا بالإضافة إلى أنه غالباً ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه¹ .

- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: نعي ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر

لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن

الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و

الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطراً جسيماً على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ،

لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد

كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في

إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى

معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.²

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها

الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي :

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار .

- تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل.

- تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه

البرامج .

¹ رداوي تبشير ، التنمية الاقتصادية، سوريا: مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، ص 83.

² فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، عمان: أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 68

-السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية¹.

المطلب الثالث: أساليب التنمية الاقتصادية

:هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها

- :توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا
- .أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطويل آليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير آليات الاختيار والتعيين- .خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية- .توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب .

-إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات

- .تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- تبسيط الإجراءات والحد من الروتين.
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية .

هذه الحلول أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية، وتنمية بكافة أبعادها. ١

¹ موري سمية، بلحاج فراحي، "أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة استراتيجيات وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 07، جويلية 2014. ص 211

المبحث الثاني التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للتنمية الاقتصادية :

تعد كل من الصكوك الاسلامية وصيغ التمويل اهم مصادر التمويل للتنمية الإسلامية في الاقتصاد الاسلامي ويتجلى ذلك في :

المطلب الاول: تعريف التمويل الاسلامي

التمويل الإسلامي هو العلم الذي يدرس مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها واستخدامها واستثمارها بقصد الاسترباح أو التبرع بما يحقق منافع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض، في إطار الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها. إذن، مما سبق، نستنتج أن التمويل الإسلامي هو تمويل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فمثلاً البنك الإسلامي لا يمكنه تقاضي فوائد على القرض ولا يمكنه أن يمول نشاطات محرمة إسلامياً؛ إذ أنه لا يوفر الإقراض بينما يوفر عملية البيع والشراء ومشاركة الربح والخسائر، ويجدر بالذكر أن التمويل الإسلامي يربط بين طريقة الحصول على الأموال وطريقة استخدامها، بينما يتم الفصل بينهما في التمويل التقليدي، لذا تقوم عقود التمويل الإسلامي دائماً على الربط بين مصادر الحصول على المال والمتابعة لطريقة استخدامها وتوظيفها واستثمارها¹.

المطلب الثاني: التمويل الاسلامي في الاقتصاد الاسلامي

1- الصكوك الاسلامية:

الصكوك في الاصطلاح الفقهي: لقد سبق الفقه الإسلامي الفقه التقليدي في بيان حقيقة التمويل الاسلامي الإسلامية، وقد ورد عن الإمام النووي ما نصه الصِّكَاك جمع صك، وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع على صكوك، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه، بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه. وفي جواز البيع قبل القبض قضية خلافية، ويفهم من كلام النووي أن

¹ تم الاسترداد من الموقع بتاريخ: 2022/05/28 على الموقع :

<https://www.bayut.com/mybayut/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A>

الصكوك تطلق على نوعين من الوثائق، الأول: الوثائق التي تثبت الدين، وتستخدم لضبط الدين، ولا علاقة بين صك الدين في كلام النووي وصك التوريق، فالنوي يقصد صك إثبات الدين لا بيعه، لأن هذا مما هو محرم شرعاً لمكان الربا الصريح فيه، والثاني: تلك الوثائق التي تثبت حقاً في طعام أو سلع أو غيره، وهو الأشبه بالصكوك خصوصاً عند إيراده خلاف الفقهاء في جواز بيعه وهو التداول¹.

كما شاع استخدام الصك في عهد سيف الدولة الحمداني، يوم جاء بغداد زائراً متخفياً فخدمه بعض الناس من دون أن يعرفوه، فلما هم بالانصراف كتب لهم صكاً إلى أحد الصيارفة ببغداد بألف درهم، فلما أعطوا الصيرفي الرقعة، أعطاهم ما فيها في الحال.

مثال آخر للصكوك بهذا المفهوم ما ورد عن الزبير بن العوام، أنه كان يستخدم هذه الصكوك في تجارته الخارجية، فقد كان لا يقبل الودائع، وكان يطلب من المودع أن يجعلها قرضاً عنده، ويكتب له بذلك صكاً، فكان حامل الصك يعود إليه بعد فترة ليأخذ نقوده، أو يسلم الصك عامل الزبير في المدينة التي يسافر إليها ويأخذ نقوده.²

2- الصكوك في الاصطلاح الاقتصادي:

تُعرف هيئة الأوراق المالية الماليزية الصكوك الإسلامية على أنها: "وثيقة أو شهادة تمثل قيمة أصل"³. وبالنسبة لمجلس الخدمات المالية فالصكوك هي: "جمع صك ويشار لها عادة بسند إسلامي، والصكوك هي شهادات، ويمثل كل صك حق ملكية بنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات، أو موجودات مشروع

¹ أمال عبد الوهاب عمري، الصكوك دراسة فقهية مقارنة، تونس، مطبعة قرطاج الدولية، جانفي 2017م، (ط1)، ص64.

² متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية، انظر موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

www.ifsb.org/docs/ed_sukuk_arabic.pdf

³ نجلاء بنت محمد اليقيني، مرجع سابق، ص7

محدد أو نشاط استثماري محدد¹.

أما مجمع الفقه الإسلامي فيعرف الصكوك الإسلامية على أنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه².

كذلك عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك على أنها: "هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع، أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون قائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه³.

ويتضح أن التعاريف السابقة تتفق من حيث كون الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة، ومن حيث كونها تمثل حصصاً شائعة في ملكية منافع أو أعيان ومانحو ذلك، غير أن التعريف الأخير لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو التعريف الأوضح، والأدق، والأشمل، وهو التعريف الذي تتبناه هذه الدراسة البحثية.

3- خصائص الصكوك الإسلامية:

يمكن إيجاز أهم خصائص الصكوك الإسلامية في النقاط التالية:

1. الصكوك الإسلامية عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها في الموجودات الصادرة بموجبها، ويعطي الصك لحامله حصة في الربح.
2. الصكوك الإسلامية تصدر على أساس عقد شرعي، وتمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أو يتعين إيجادها، أو منافع، وهي لا تمثل ديناً على مصدرها⁴.

¹ متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية، انظر موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifs.org/docs/ed_sukuk_arabic.pdf

² نجلاء بنت محمد النقي، مرجع سابق، ص ٧.

³ أحمد سالم ملحم، غايات التصكيك وشروطه والجهات ذات العلاقة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.drahmadmelhem.com/p/blog-page_5210.html تاريخ الزيارة ٢٠١٤/٤/٢ ص 52.

⁴ سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعار، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد (10) العدد 38، آذار 2015م، ص 111.

3. قد تكون الصكوك الإسلامية صادرة عن هيئات حكومية سواء كانت محلية أو دولية أو إقليمية، كما قد تصدر من

طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، كذلك من طرف الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوقفية¹.

4. يُشارك مالكو الصكوك الإسلامية في الأرباح المترتبة حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون الخسارة

بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك².

5. ينطبق على الصكوك الإسلامية بصفة أساسية صيغة فقه المشاركة في الربح والخسارة.

6. الصكوك الإسلامية قابلة للتشغيل والتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) في إطار الشروط والضوابط الشرعية

لتداول الأصول، والمنافع والخدمات التي تمثلها³.

7. تتمثل الأطراف الرئيسة لعقد الصكوك الإسلامية في: شركة المنشئ (أو البادئ) وهي الجهة المالكة للأصول المراد

تصكيكها، أما الطرف الثاني الرئيسي في العقد يتمثل في حاملي الصكوك، وهم المستثمرون الذين يشترون

الصكوك المطروحة للاكتتاب العام في الأصول المصككة⁴

4- أنواع الصكوك الإسلامية:

تتعدد أنواع الصكوك وفقاً للغرض الذي استحدثت من أجله، ويمكن استعراض هذه الأنواع على النحو التالي:

أولاً: صكوك الإجارة: هي صكوك ذات قيمة متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع أو خدمات، وهي

قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية، وهذه الصكوك أكثر الأنواع شعبية نظراً لبساطتها، وهي

تأخذ ثلاث أشكال رئيسية :

¹ فيصل بن صالح الشمري، مسائل فقهية في الصكوك عرض وتقويم، السعودية، إصدارات كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، 2016م، (د.ط) ص 62.

² أحمد سالم ملحم، غايات التصكيك وشروطه والجهات ذات العلاقة، نفس المرجع المذكور أعلاه.

³ أحمد سالم ملحم، غايات التصكيك وشروطه والجهات ذات العلاقة، نفس المرجع المذكور أعلاه.

⁴ () الطيب داودي، صبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول منتجات و تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بين الصناعة التقليدية والصناعة الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، ٥/٤ ماي ٢٠١٤م، ص ٤.

(1) **صكوك ملكية الموجودات:** هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة، أو موعود باستئجارها، أو وسيط مالي ينوب عنه لغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين ملكا لحملة الصكوك.

(2) **صكوك ملكية المنافع:** هي وثائق متساوية القيمة عند إصدارها، ولا تقبل التجزئة، تمثل حصصا شائعة في منافع أعيان معينة، أو موصوفة في الذمة، مما يخول ملاكها حقوق هذه الوثائق. وتنقسم إلى:

أ. صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة : وهي نوعان:

- وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة، أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

- وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجر) بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إعادة إيجارها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

ب. صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

ج. صكوك ملكية الخدمات: وثائق ذات قيمة متساوية عند إصدارها، ولا تقبل التجزئة، تمثل حصصا شائعة في ملكية خدمة عمل من جهة معينة أو موصوفة في الذمة وهي نوعان:

- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من جامعة مسماة) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

- صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم

الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها) واستيفاء

الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك¹.

وتعتبر صكوك الإجارة أقل خطورة عند مقارنتها ببقية أدوات الملكية الأخرى، كالأسهم مثلاً، ذلك أنه

يمكن التنبؤ بعوائد الورقة المالية محل الإجارة، لذلك تتعد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة، ويمكن أن

تكون في محل صناعة الطائرات، العقارات السكنية وغيرها، وهي من أمثل الصكوك المستخدمة في تمويل مشاريع

البنية التحتية².

ثانياً: صكوك السلم: تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تُسوّق

على الزبائن، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، وهذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في

حالة إصدار الصك من قبل البائع أو المشتري، بل يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق³.

ثالثاً: صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع

سلعة، ويصبح المصنوع ملكاً لحملة الصكوك.

رابعاً: صكوك المراجعة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مراجعة وتصبح سلعة المراجعة مملوكة بالكامل

لحامل الصك.

خامساً: صكوك المشاركة: هي أكثر هياكل الصكوك شعبية بعد صكوك الإجارة وتستخدم للحصول على

الأموال لإنشاء مشروع جديد، مشروع قائم، أو تمويل نشاط في قطاع الأعمال على أساس الشراكة المتساوية،

وتُدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

¹ محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع ومناهج التطوير، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، غرداية، الجزائر، العدد 12، 2011م، ص365.

² سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات الإسلامية، سوريا، منشورات دار أب الفداء، مارس ٢٠١٥م، (ط2)، ص٤٤٠.

³ سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية الأزمة المخرج، مصر، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2010م، (ط1)، ص185.

سادساً: صكوك المضاربة: هي أداة استثمارية تقوم على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليهم بنسبة ملكية كل منهم فيه، والهدف من هذه هو تعزيز المشاركة العامة في المشاريع الاستثمارية الضخمة.¹

سابعاً: صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة الاسمية تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة هذه الصكوك حصة في المحصول وفقاً لما حدده العقد.²

ثامناً: صكوك المساقاة: تصدر على أساس عقد المساقاة تُستخدم حصيلتها لتمويل رعاية أشجار قابلة للإثمار وتعهدتها بالسقي، والتهديب، والتسميد، ومعالجة الآفات حتى الإثمار، ويصبح لحامل الصك الحق في حصة من الثمر وفقاً لما حدده العقد.³

تاسعاً: صكوك المغارسة: تُصدّر على أساس عقد المغارسة، وتستخدم حصيلتها لتمويل غرس الأرض بالأشجار، وهنا يكون لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

عاشراً: صكوك الوكالة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات، أو أنشطة تُدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها

المبحث الثاني

1- ضوابط الصكوك الإسلامية

المطلب الأول: ضوابط إصدار الصكوك الإسلامية:

إن عملية إصدار الصكوك الإسلامية تحكمها مجموعة من الضوابط الشرعية والفنية، أهمها⁽¹⁾:

¹ وسام شالور، صكوك المضاربة ودورها في تمويل القطاع الصناعي تجربة الشركة السعودية العالمية للبتر وكيموايات سبكي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول منتجات و تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بين الصناعة التقليدية والصناعة الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، ٥/٤ ماي ٢٠١٤م، ص7.

² معيار سوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الصكوك، تقرير صادر عن سوق دبي المالي، دبت، أنظر الموقع الإلكتروني: (تاريخ الزيارة: 2016/4/11). <http://www.dfm.ae/ar/about-dfm/about-dfm>.

³ الطيب داودي، صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص4.

- 1- أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أُصدِرَت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته، ويترب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل موجودات المشروعات العينية والمعنوية وديونها.
- 2- يجب أن يكون إصدار الصكوك الإسلامية على أساس صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، ما ينتج عنه تحمل الصكوك كافة الآثار المترتبة عن الصيغة الاستثمارية التي صدرت على أساسها الصكوك وذلك بعد قفل الاكتتاب وبداية العمل في المشروع.
- 3- يتولى إدارة الصكوك الجهة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد، وفقاً لفقه المشاركة، وأحياناً قد يتفق المشاركون في الصكوك مع الجهة المصدرة (التي تقوم بالإدارة) على أن تقوم الأخيرة بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح، ويكون ذلك مستقلاً عن عقد المشاركة، وقد أجاز الفقهاء ذلك.
- 4- يجب أن ينص صراحة في نشرة الاكتتاب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الجهة المصدرة للصكوك، ولا يجوز إرجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع أو العملية الممولة من الصكوك.
- 5- يتم قياس العوائد (الأرباح) الفترية (الدورية) قبل نهاية أجل الصكوك وفقاً لمبدأ التنضيق الفعلي أو التنضيق الحكمي (التقديري) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك.
- 6- صيانة أمن وأمان وسيادة الدولة التي تنشأ فيها المشروعات التي تمول بالصكوك وحقوق الأجيال القادمة وفقاً للقاعدة الشرعية " لا ضرر ولا ضرار".
- 7- يتم استهلاك (إطفاء الصكوك) إما مرة واحدة في نهاية أجل المشروع أو العملية على فترات دورية، وهذا ما يطلق عليه إطفاء الصك، ويجب الإشارة إلى ذلك في نشرة الاكتتاب.

من جهة أخرى يخضع تداول الصكوك الإسلامية لمجموعة من الضوابط الشرعية هي¹:

- 1- يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع مثل القيد في السجلات أو الوسائل الالكترونية أو المناولة إذا كانت لحاملها.
- 2- يجوز تداول الصكوك واستردادها إذا كانت تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات من أعيان أو منافع أو خدمات، بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط.
- 3- يجوز تداول صكوك ملكية الأصول المؤجرة أو الموعود باستئجارها منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للأصول، وحتى نهاية أجلها.
- 4- يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان (الأصول) المعينة قبل إعادة إجارة تلك الأعيان، فإذا أعيدت الإجارة كان الصك ممثلاً للأجرة، وهي حينئذ دين في ذمة المستأجر الثاني فيخضع التداول حينئذ لأحكام التصرف في الديون.
- 5- لا يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في ذمة قبل تعيين العين التي تستوفي منها المنفعة، إلا بمراجعة أحكام التصرف في الديون، فإذا تعينت جاز التداول.
- 6- يجوز تداول صكوك الخدمات التي تستوفي من طرف معين قبل إعادة إجارة تلك الخدمات، فإذا أعيدت الإجارة كان الصك ممثلاً للأجرة، ومن ثم أصبح ديناً في ذمة المستأجر الثاني فيخضع التداول لأحكام التصرف في الديون.
- 7- لا يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفي من طرف موصوفة في الذمة قبل تعيين الطرف الذي تستوفي منه الخدمة إلا بمراجعة أحكام التصرف في الديون، فإذا تعين الطرف الآخر جاز تداول الصكوك.
- 8- يجوز للمشتري الثاني لمنافع الأعيان المعينة أن يبيعها أو يصدر صكوكاً

¹ الصكوك البديل الشرعي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت، نفس المرجع أعلاه، ص12.

9- يجوز تداول صكوك الاستصناع التي تصدر لتمويل تصنيع الأصل المبيع استصناعاً وبعد إغلاق باب

الاكتتاب، وبدء التخصيص، واستخدام حصيلتها في عملية التصنيع، وخلال مراحل التصنيع، وحتى تسليم

المشروع المصنع إلى المستصنع، على أن تمثل الأصول المملوكة لحملة الصكوك أثناء فترة التصنيع الأصل،

ويمثل الأصل المصنع بعد تصنيعة، وقبل تسليمه للمستصنع، أما بعد تسليم المشروع المصنع إلى المستصنع

مقابل ثمن مؤجل، فإن تداولها يخضع لأحكام التصرف في الديون

10- لا يجوز تداول صكوك السلم، لأن الصك يمثل حصة في دين السلم (المبيع).

11- لا يجوز تداول صكوك المراجعة بعد بيع البضاعة وتسليمها لمشتريها لأن الصكوك تمثل ديناً نقدياً في ذمة

المشتري، فلا يجوز تداول الصكوك إلا بموجب أحكام الديون، أما بعد شراء البضاعة وقبل بيعها للمشتري،

فيجوز تداولها لأن الصكوك تمثل أصولاً.

12- يجوز تداول صكوك المزارعة، والمساقاة، وذلك بعد قفل باب الاكتتاب، وتخصيص الصكوك، وبدء

النشاط، هذا إذا كان حملة الصكوك مالكي الأرض، أما إذا كانوا الملتزمين بالعمل (الزراعة أو السقي) فلا يجوز

تداول الصكوك، إلا إذا كان التداول بعد بدء صلاح الزرع أو الثمر.

13- يجوز تداول صكوك المغارسة بعد قفل الاكتتاب، وبدء التخصيص، وبدء النشاط، وسواء كان حملة الصكوك

مالكي الأرض أو الملتزمين بالغرس.

2/ الضوابط الاقتصادية الكفيلة بحماية الصكوك الإسلامية:

كذلك توجد مجموعة من الضوابط الاقتصادية المنبثقة من المصرفية الإسلامية، وهي كفيلة بحماية الصكوك

الإسلامية، نوردتها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي¹:

¹ حسين حسنين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، بحث مقدم إلى الدورة العشرون لمجمع فقه الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 29/25 ديسمبر 2010، ص 38-39.

- 1- التأكيد على توافر ظروف ومستلزمات الإفصاح في السوق، وتجنب كافة العمليات المبنية على الربا أو الغرر والجهالة والخداع.
 - 2- أن يكون التعامل مع مالكي الصكوك الحقيقيين، مما يقلل من الوسطاء والمضاربين الذين يتلاعبون بأسعار الصكوك ارتفاع وانخفاضاً وفقاً لمصالحهم.
 - 3- عدم السماح بالبيع والشراء أكثر من مرة واحدة في اليوم.
 - 4- المراقبة المستمرة لعمليات السوق بحيث تكون حقيقة وليست صورية.
 - 5- فرض قيود على المؤسسات المالية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار بحيث توجه أموالها للاستثمار وليس للمقامرة.
 - 6- التحكم بأوقات التداول بزيادتها في الأحوال الطبيعية، وخفضها في الظروف الاستثنائية.
- الاحتياجات التقديرية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية :
- إن الاحتياجات التمويلية لمشاريع البنية التحتية حول العالم هائلة وكبيرة للغاية، وهي ليست قابلة للقياس بسهولة، وفي تقرير عن البنية التحتية حتى سنة 2030 (الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2006-2007)، قَدَّرَت المنظمة أن هناك حاجة إلى 53 تريليون دولار تقريباً لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية تقريباً لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية من سنة 2007 حتى سنة 2030 على مستوى العالم أو 5.2% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى سنة 2030⁽ⁱⁱ⁾، كذلك أشارت التقييمات المنشورة في تقرير احتياجات البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي حتى سنة 2030 (الصادرة عن نفس المنظمة) أن الاحتياجات الاستثمارية في البنية التحتية العالمية سوف تكون كما هو موضح في الجدول الموالي:

المبحث الثالث : التمويل الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: أسباب الاعتماد على الصكوك الإسلامية كمقاربة لتمويل مشاريع التنمية

تزايد الاعتماد في الآونة الأخيرة على الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل مشاريع التنمية، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب يمكن إيجازها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

1- زيادة الاحتياج لرؤوس الأموال الضخمة اللازمة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى خاصة مشاريع الطاقة، البترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مشروعات التشييد والإعمار العقاري¹.

2- وجود الضوابط الشرعية، والمحاسبية، والممارسات ذات الطبيعة المنمطة التي تنظم إصدار هذه الصكوك والتعامل فيها⁽ⁱⁱⁱ⁾.

3- وجود القوانين التي تُؤطر لصناعة التصكيك وبالأخص في الدول التي تتواجد بها بورصات تتعامل بأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية².

4- حَقَّقَتْ تجربة إصدار الصكوك الإسلامية قبولاً كبيراً من قِبَل المستثمرين المسلمين وغير المسلمين بسبب عوائدها المرتفعة نسبياً مقارنة بالأدوات المالية الأخرى³.

الدَّعْمُ الحكومي سواء بالتشجيع من خلال تشريع القوانين المنظَّمة للصكوك الإسلامية، أو من خلال إصدارها بواسطة البنوك المركزية والمساهمة في تغطيتها.

¹ حبيب أحمد، التمويل الإسلامي لمشاريع البنية التحتية، ورقة عمل معدة لصالح سلطة دبي العالمي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١، أنظر الموقع الإلكتروني: (تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٣/٢٠١٦):
https://www.difc.ae/files/8014/5535/3552/Islamic_Finance_Infrastructure_White_Paper.pdf.

² فتح علي عبد الرحمن محمد صالح، مرجع سابق، ص ١٨.

³ فتح الرحمن عي محمد صالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة إلى الحالة السودانية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي للمنتجات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، أيام ٦/٥ أبريل ٢٠١٢م، ص ١٣.

5- إن خاصية تقاسم المخاطر التي تتسم بها الصكوك الإسلامية تجعل منها أداة متميزة في تمويل مشاريع البنية التحتية، فهي تُقدّم خيارات تتناسب مع المستثمرين الذين يفضّلون التمويل المنخفض المخاطر، والمستثمرين الذين يرغبون في تنويع الاستثمارات.¹

1/ لصكوك الإسلامية ومشاريع التنمية الاقتصادية :

بدلاً من الحصول على التمويل من المؤسسات المالية، يمكن تمويل مشاريع التنمية، عبر إصدار الصكوك الإسلامية، حيث يُمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام، والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض تحقيق الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك لهذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة بصفقتها مستأجراً بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضاً استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية^(iv)، كذلك يمتد الدور التمويلي للصكوك ليشمل البنى التحتية المستدامة، وهنا تبرز الصكوك الخضراء التي يمكن استخدامها حصيلتها لتمويل مشروع بنية تحتية مستدام بيئياً" مثل: إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وهذا النوع من الصكوك يلقي قبولا كبيرا خاصة من قبل المستثمرين الذين يركزون على الاعتبارات البيئية².

من جهة أخرى تتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث أن صكوك المراجعة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشاريع الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات طويلة الأجل والمتوسطة

¹ رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية التجريبتين الماليزية والسودانية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، يومي ١٣/١٢ نوفمبر ٢٠١٣م، ص ١٢.

² زاهرة محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، عمان، دار عماد، (ط1)، 2009م، ص 176.

والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة، إلا أنها تتميز عن صكوك المشاركة في فصلها 'دائرة المشروع عن ملكيته¹.

كذلك تبرز صكوك المشاركة المتناقصة كأحد أبرز الصكوك المعتمدة لتمويل المشاريع العقارية ومشاريع البنية التحتية، ويمثل هذا النوع من الصكوك مشروعاً معيناً يكون محدداً بمدة معينة، ويمكن استرداد القيمة الاسمية لهذه الصكوك إما بالتدريج إذ يحصل حملة الصكوك على جزء من القيمة الاسمية للصك في فترات توزيع الأرباح حتى يستردوا كامل القيمة الاسمية بالإضافة إلى الأرباح، وأما بتعيين زمن محدد يحصل فيه حملة الصكوك على قيمة اسمية للصك في تاريخ محدد يصف فيه المشروع، وتوزع أرباح الصفقة على حملة الصكوك وبذلك ينتهي المشروع.

المطلب الثاني: المزايا التي يوفرها التمويل بالصكوك للحكومات والمستثمرين:

بشكل عام يمكن القول أن التوجه الكبير نحو الصكوك الإسلامية كمقاربة عملية لتمويل البنى التحتية، يرجع إلى المزايا التي توفرها هذه الأدوات سواء بالنسبة للحكومات أو بالنسبة للمستثمرين، وفيما يلي بعض هذه المزايا:

1- إن تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق الصكوك الإسلامية يسمح بنقل المخاطر التجارية والتشغيلية إلى عاتق

القطاع الخاص (حملة الصكوك)، ومن ثم فإن هذه المشاركة تسمح للدولة ببدء حركة التنمية ومواصلة بنائها

مرافق اقتصادية جديدة تحتاج إليها دون تحميل ميزانية الدولة أعباء مالية مباشرة، ودون اللجوء الدولة إلى

الاقتراض من مؤسسات التمويل التجارية وغيرها، وهو ما يسمح بتوجيه موارد الدولة بشكل أكبر إلى

القطاعات الاجتماعية التي ليس لها مردود اقتصادي وأرباح مباشرة.

2- يمكن للمشاريع الممولة بصيغة الصكوك أن توفر العملة الأجنبية للدولة المضيفة خصوصاً إذا ما كانت قوانينها

تسمح للأجانب بالاكتمال في هذه الصكوك.

¹ زياد جلال الدماغ، صكوك المشاركة المتناقصة ودورها في دعم الوقف الخيري الفلسطيني، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: <http://dspace.up.edu.ps/jspui/handle/194/123456789>.

3- إن تمويل مشروعات البنية التحتية من خلال الصكوك الإسلامية يسمح بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، الأمر الذي يدعو المواطنين إلى المحافظة على هذه المرافق باعتبارها ملكا لهم وأن كانت ستعود ملكيتها للدولة، وباعتبارها أيضا مصدرا يُدِرُّ عليهم عوائد وأرباح متوقعة.

4- تُدِرُّ الصكوك الإسلامية على حملتها عوائد أكبر مقارنة بغيرها من الأدوات المالية الاستثمارية الأخرى.

المبحث الرابع: البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة

المطلب الأول التعريف بمصرف السلام الجزائر

في مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر، والتي تشهد فيها تطورات اقتصادية عميقة من شأنها اجتذاب العديد من رؤوس الأموال والمستثمرين وبداية عهد جديد يعد بنهضة شاملة سوف تعمّ الجزائر، فيظل هذه المتغيرات جاءت مبادرات مصرف السلام لإنشاء صرح مصرفي جديد بغية مواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال خدمات مصرفية عصرية تنبع من مبادئنا وقيمنا الراسخة، وتشكل حجر أساس في كل تحركات ومفاهيم العمل.

وسوف يقدم مصرف السلام مجموعة واسعة من أرقى الخدمات والمنتجات المصرفية وفقا لأعلى معايير الجودة العالمية التي صممت خصيصا لتلبية احتياجات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتتمثل أبرز الأولويات في ابتكار حلول عصرية وتوخي السرعة في اتخاذ القرارات والدقة في تنفيذها لكي يبقى على الدوام الخيار الأول لدى كل من يتطلع إلى تحقيق التقدم والازدهار في الجزائر¹.

مصرف السلام سوف يمارس نشاطات مصرف تجاري عالمي مُرتكز على النظام المصرفي المبني على مبدأ المصالح الاستنتاجية والطموحات المشتركة، وسوف يكون حاملا للراية التحديث والتغيير، وسيعمل باستمرار على تعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي من خلال الخبرات المصرفية العالية التي يتمتع بها فريق عمله المميز، ومن هنا فقد وفرت أحدث المبتكرات التكنولوجية في مقر المصرف من أجل ضمان فعالية الخدمات وسلاستها ولتثبيت المسيرة الرائدة في دعم القطاع المصرفي الجزائري.

تتوفر في الجزائر فرصاً استثمارية كبيرة، وهنا لك شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري يتطلع إلى خدمات مصرفية جديدة تحقق من خلالها طموحاتها في كافة مرافق الاقتصاد، فالسوق الجزائرية تشهد ثورة حقيقية في مجال المشاريع

¹ عبد الحق العيفة، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية دراسة حالة توسيع مطار 8 ماي 1945 سطيف، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي ٤/٥ مايو ٢٠١٤، ص 18-19.

الاستثمارية، حيث بلغ عدد المشاريع الجزائرية قرابة 6162 مشروعاً بقيمة 10 مليارات دولار، إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية التي بلغت قرابة 50 مليار دولار حتى منتصف العام الماضي.

المطلب الثاني: تاريخ

أولاً: نشأة وتطور بنك السلام الجزائري

جاءت أسس مصرف السلام في الجزائر ثمرة لتعاون إماراتي خليجي جزائري إذ أعلن عن تأسيس المصرف في شهر يونيو 2006، برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 2 (ر) 7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل قرابة 100 مليون دولار أمريكي، بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر، ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمداً في ذلك أرفع معايير الجودة في الأداء مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للمتعاملين والمساهمين على السواء.

ويعد مصرف السلام الجزائري من أكبر المصارف العاملة في شمال إفريقيا، ويسعى لأن يكون من أهم وأبرز المصارف العاملة في السوق الجزائرية من خلال خدماته المصرفية المبتكرة.

ويعمل المصرف وفقاً لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة.

وتتضمن قائمة مؤسسي المصرف عدداً من أهم الشخصيات والمؤسسات المالية منها:

✓ شركة إعمار العقارية وشركة أملاك للتمويل، وشركة دبي الإسلامية للتأمين أمان، مصرف السلام - البحرين، ومصرف السلام - السودان، وشركة ليدرك ابيتال، زعبل للاستثمار، البطين للاستثمار، بيت الاستثمار العالمي، والبنك اللبناني الكندي، وعدد كبير من رجال الأعمال من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوطن العربي.

ثانياً: رسالة مصرف السلام :

✓ تقديم خدمات مصرفية عصرية مبتكرة تواكب مسيرة التطور والعمران في الجزائر، وتواجه التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدين في ذلك أرفع معايير الجودة في الأداء مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للمتعاملين والمساهمين على السواء.

✓ نتعهد بأن نعمل بشكل دؤوب لتعزيز مكانتنا الرائدة في المجال المصرفي على صعيد الخدمات والمنتجات وأن

نحمل راية التغيير والتحديث لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار للجزائر.

ثالثاً: رؤية مصرف السلام :

في ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم، يأخذ مصرف السلام - الجزائر على عاتقه مهمة تجسيد رؤيته المتميزة في مجال الخدمات المصرفية، لتوفير أفضل السبل لتحقيق التنمية والازدهار وال عمران في الجزائر وتسخير كافة الطاقات المتاحة من أجل ضمان دقة تنفيذ الإستراتيجيات المطروحة والخطط الموضوعة.

رابعاً: اهداف مصرف السلام :

نتطلع للارتقاء بالقطاع المصرفي إلى مستويات مميزة، وإحداث نقلة نوعية في طبيعة المعاملات المصرفية وأنماطها، وتقديم أفضل الخدمات التي تلبي كافة احتياجات متعاملينا الكرام من خلال حلول مصرفية مبتكرة، وسوف تتمحور استراتيجيتنا المستقبلية وأنشطتنا حول وضع خطط حيوية من شأنها إنعاش الوضع الاقتصادي والصناعي والتجاري وتحقيق نهضة شاملة في كافة المجالات لما فيه خدمة المجتمع وتقدمه على الصعد كافة.

خامساً: مبادئ مصرف السلام :

التزاما من مصرف السلام بتقديم أفضل الخدمات المصرفية وفقاً للمعايير الدولية، ومتماشياً مع القوانين الجزائرية في مجال النقد والقرض، وإيماناً منا بأن سلوكنا هو خير ترجمة لقيمنا ومبادئنا الأصيلة العريقة التي تشكل ركناً أساسياً لتحركاتنا؛ فإننا نضع طاقاتنا ومواردنا كافة في خدمة المجتمع الجزائري معتمدين في ذلك على مبدأ الشفافية والوضوح مع المتعاملين والمساهمين والمستثمرين.

سادساً: أنظمة مصرف السلام :

تماشياً مع متطلبات الألفية الثالثة، تم تحديد سلسلة من الأولويات من أبرزها تسخير أحدث المبتكرات التكنولوجية من أجل تعزيز مستوى الخدمة في مؤسستنا المصرفية، وذلك من خلال أحدث التجهيزات والتقنيات العصرية والمعدات المتطورة، ومن شأن هذه الأنظمة العالية الأداء أن تدعم الإنتاجية في المصرف وأن توفر كافة السبل العملية الحديثة للارتقاء بخدماتنا المصرفية إلى مستويات منافسة بغية مواكبة التطور الجاري في دول المنطقة والعالم.

المطلب الثالث/ الأعمال المصرفية في بنك السلام

❖ الأعمال المصرفية:

تميز وابتكار ودقة في الأداء إن ابتكار الحلول المصرفية المميزة والحسم في اتخاذ القرارات وسرعة الانجاز ودقة الأداء، ركائز أساسية لأداء مصرف السلام الجزائر كونها تسهم بشكل فعال في توطيد العلاقات بين العاملين والمتعاملين، وهي عوامل تشكل أساساً لولائهم الدائم ليبقى مصرف السلام خيارهم الأول، وسوف تتمثل أهم أولوياتنا في التشديد على كفاءة الكوادر والموارد البشرية العاملة لدينا والتنسيق الكامل فيما بينها واحترام جميع الأدوار وأهمية تميزها في استنباط الأفكار المبدعة وابتكار البرامج المثمرة والحلول المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء والأسواق على السواء مما يؤدي إلى ازدهار المصرف وتقدم المجتمع ونمو كافة قطاعات الاقتصاد بشكل عام .

يتمتع مصرف السلام بأرفع المستويات الأخلاقية القائمة على أسس ومبادئ أصيلة، إضافة إلى اعتماده على أحدث وأفضل التقنيات من أجل توفير تشكيلة من المنتجات والخدمات التي تضاهي أفضل المستويات العالمية . ومع الالتزام بمهذنا بتقديم أفضل وأسرع الخدمات إلى عملائنا الكرام فقد وضع مصرف السلام تشكيلة من الخدمات التي تمنح كفرصة الوصول إلى أصولنا من أي مكان في العالم، ومن هذه الخدمات:

- ✓ صناديق الأمانات.

- ✓ أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية.

- ✓ خدمات مصرفية عبر الهاتف.

- ✓ خدمات مصرفية من خلال الانترنت.

- ✓ خدمات مصرفية عبر الهاتف المتحرك (SMS).

- ✓ خدمات مركز الاتصال الخاص بالمتعاملين.

❖ حسابات توفير:

هذا الحساب هوفي متناول العائلات بشروط مُلائمة، إن حساب التوفير يسمح لك بتثمين مدخراتك بكل أمان.

❖ حسابات الودائع الإستثمارية:

يمنحك هذا الحساب فرصة استثمار رأس مالك أوخزينتك الفائضة في عمليات ومشاريع مُربحة، ويكافئ هذا الحساب في آخر كل فترة وفقا للأرباح التي حققتها الاستثمارات المنجزة.

❖ تمويل العقارات:

من أجل حياة مسكن جديد، يمنح مصرف السلام فرصة تمويل عبر المراجعة، الإجارة، الإستصناع.

- ✓ مدّة التمويل: تصل إلى 20 سنة.

- ✓ إمكانية تمويل % 80 من قيمة العقار.

❖ تمويل شراء سيارة:

يمنح مصرف السلام فرصة حياة سيارة جديدة بواسطة التمويل عن طريق المراجعة:

- ✓ معالجة سريعة لطلبات التمويل.

- ✓ مدّة التمويل: تصل إلى 5 سنوات أي 60 شهراً

- ✓ تمويل في حدود % 80 من كلفة الحياة.

❖ تمويل الإستهلاك:

يمنح مصرف السلام تمويلات مناسبة لتلبية حاجات كل شراء الأدوات الكهربائية المنزلية والأثاث، عن طريق المراجعة.

✓ مُدَّة التمويل 5 :سنوات أي 60 شهراً

✓ تمويل بواقع % 100 من كلفة الحيازة.

✓ معالجة سريعة لطلبات التمويل.

❖ شهادات الإستثمار:

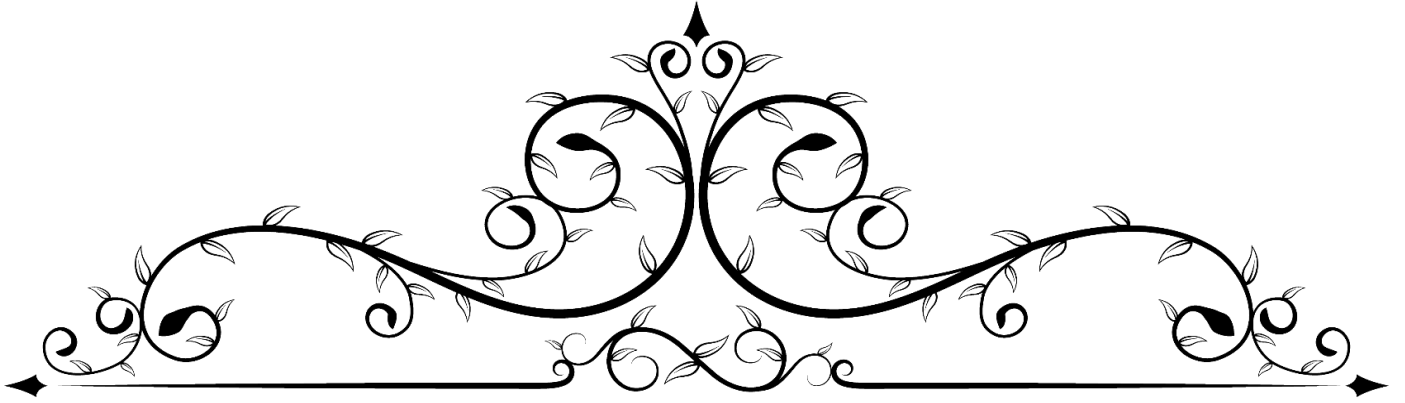
يُمكن أن تُكْتَتَب لمُدَّة 3 إلى 60 شهراً، اسمية أولحاملها، وتتلقَّى المكافأة في آخر كل فترة بحسب الأرباح التي حقَّقتها الإستثمارات المُنَجَّزة.

يمكنك استرداد أموالك قبل الأجل المحدد يمكنك استثمار رأسمالك بكل أمان إمكانية رهن سندات الخزينة مقابل الحصول على تمويل الأمانة والسيولة.

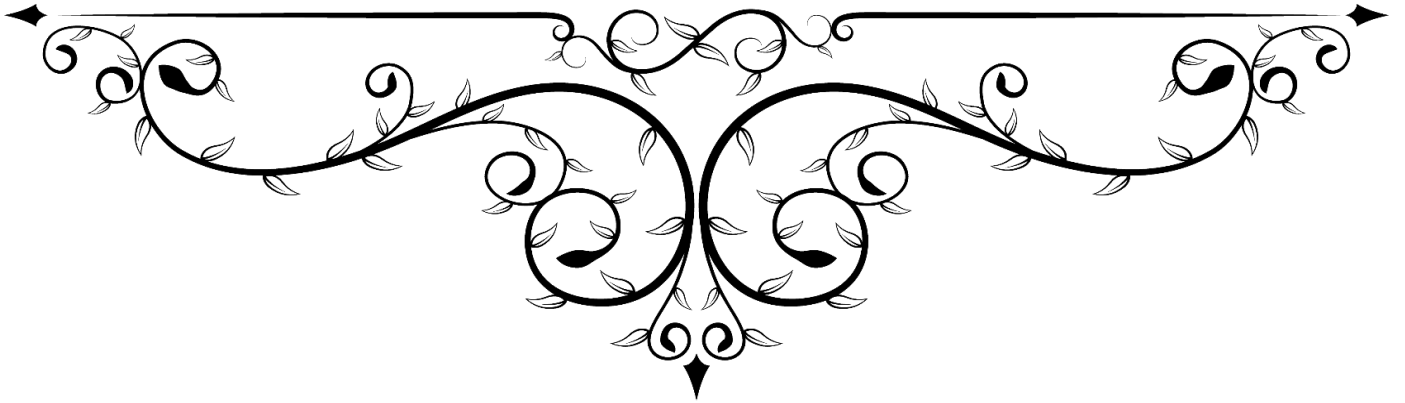
❖ الخزانات:

يضع مصرف السلام في متناول كخزانات لحفظ ممتلكات كالثمينية، مجوهراتك، ومستنداتك السريّة بكل

أمان ملاحظة : كل الشروط خاضعة لموافقة الجهات المختصة.



خاتمة



توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات النظرية والتطبيقية، التي تخص كلا المحورين محور أبعاد الهيكل التنظيمي ومحور القرار الاستراتيجي، سواء تعلق الأمر بالمفاهيم السائدة لكليهما، أو آراء عينة الدراسة بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية المسيلة، كما تم طرح مجموعة من الاقتراحات وعدة مواضيع تمثل آفاق الدراسة.

أولا: الاستنتاجات النظرية

- تسعى المؤسسات الى تطوير هيكلها التنظيمي مما يساعد على تحقيق اهدافها الاستراتيجية ؛
- القرارات الاستراتيجية عبارة عن قرارات طويلة المدى تتعلق باداء و رسالة و اهداف المؤسسة ؛
- يساهم الهيكل التنظيمي في صناعة و فاعلية القرارات الاستراتيجية و ذلك من خلال ابعاده؛
- تساعد ابعاد الهيكل التنظيمي في المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الكفاءة و الجودة و الاستخدام الامثل للموارد المتاحة
- تساهم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في تحقيق فرص الابداع و تسهيل عملية البحث و التطوير

ثانيا: الاستنتاجات التطبيقية

- 1- من خلال عينة الدراسة التي شملت كلا الجنسين نستنتج أن مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة تمنح فرص التوظيف لكلا الجنسين الذكور والإناث؛
- 2- غالبية الموظفين بالمؤسسة محل الدراسة، سنهم يتراوح بين 15 إلى 30 سنة، وهذا يشير على اعتماد المؤسسة محل الدراسة على الفئات الشبانية، واستغلال طاقاتهم الابتكارية؛
- 3- نتج عن ترتيب الأهمية النسبية لمختلف أبعاد الهيكل التنظيمي، البعد الأقوى والذي توليه المؤسسة محل الدراسة اهتمام، هو البعد الرسمية بمتوسط حسابي 3.62 أعلى من المتوسطات الحسابية للأبعاد الأخرى؛
- 4- نتج عن تحليل آراء اتجاهات موظفي المؤسسة محل الدراسة لمحور أبعاد الهيكل التنظيمي، أن لها دور فعال لمحور أبعاد الهيكل التنظيمي بدرجة متوسطة، وهذا بناء على إجاباتهم حيث؛ كانت إجاباتهم على محور أبعاد الهيكل التنظيمي بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط قدر ب 3.35 ؛
- 5- نتج عن تحليل آراء اتجاهات الموظفين بالمؤسسة محل الدراسة على محور عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي انتمائه لدرجة مستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره 3.51 ؛

6- كما توصلت الدراسة من خلال الاعتماد على معامل الارتباط الثنائي إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل محور أبعاد الهيكل التنظيمي ومحور القرار الاستراتيجي حيث؛ بلغ معامل الارتباط الثنائي بينهما 0.774 أي ما يعادل نسبة 77.40% وهو ارتباط طردي قوي؛

7- كما توصلت الدراسة من خلال الاعتماد على معامل الارتباط الثنائي إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الفرعية المستقلة لأبعاد الهيكل التنظيمي والمتغير التابع القرار الاستراتيجي باستثناء بعد المركزية غير دال إحصائياً؛

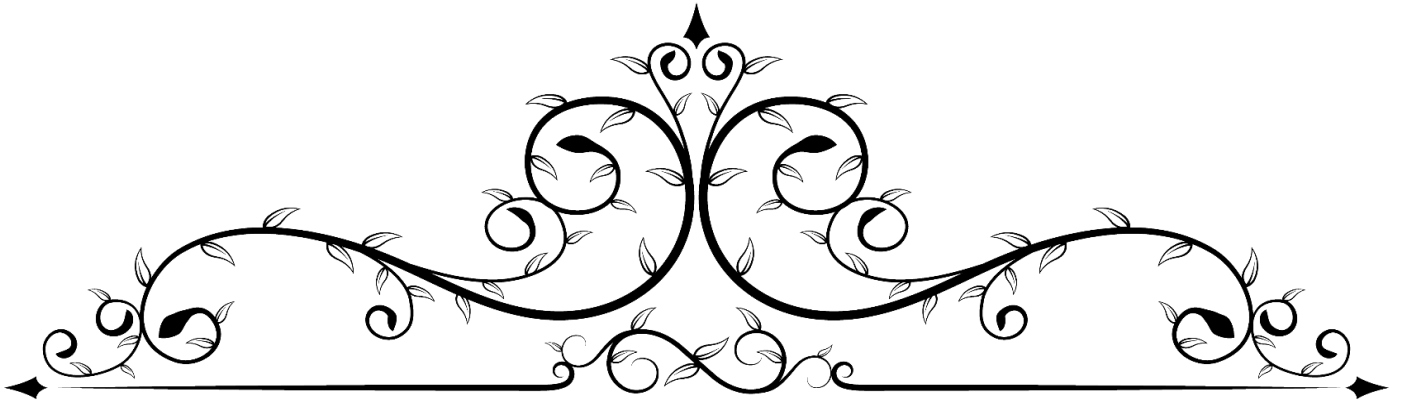
8- نتج عن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة لاختبار الانحدار الخطي المتعدد وجود آثار إيجابية بين المتغير المستقل محور أبعاد الهيكل التنظيمي والمتغير التابع عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي بالمؤسسة محل الدراسة؛

9- نتج عن اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة لاختبار الانحدار الخطي البسيط وجود آثار إيجابية لمختلف أبعاد الهيكل التنظيمي (بعد اللامركزية، بعد التعقيد، بعد الرسمية)، باستثناء بعد المركزية غير دال إحصائياً.

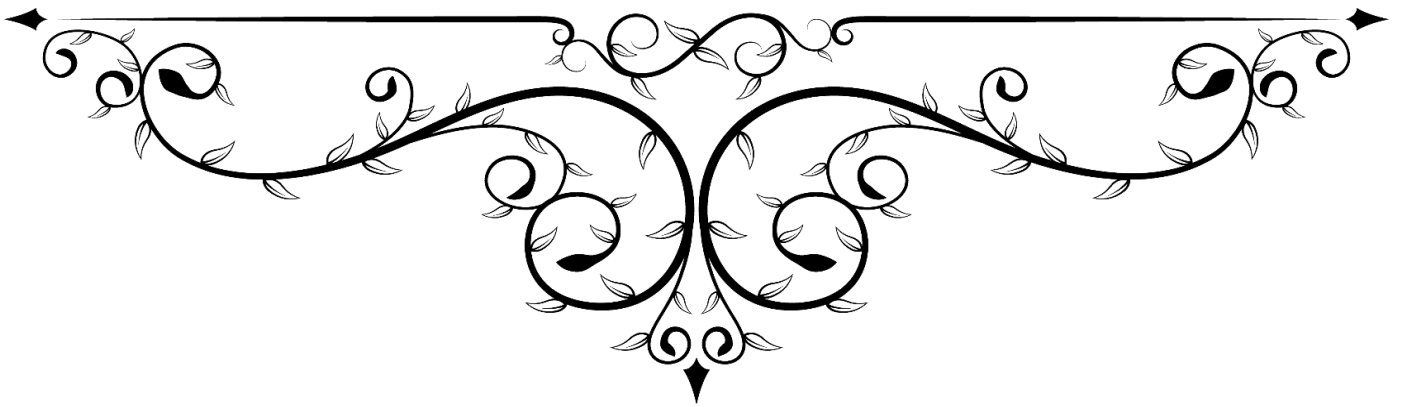
ثالثاً: آفاق الدراسة.

يمكن مستقبلاً إثراء هذا الموضوع بدراسات مستقبلية نظراً لتجده، ويمكن أن نقترح بعض المواضيع التي هي بحاجة للبحث العلمي منها:

- اثر ابعاد الهيكل التنظيمي في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمة .
- الهيكل التنظيمي و دوره في تحسين الاداء الاستراتيجي
- مساهمة نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي



قائمة المصادر والمراجع



1- الكتب:

1. إجلال عبد المنعم حافظ وآخرون، أصول الإدارة (مدخل كمي)، جامعة عين شمس، مصر، 2001/2002، ص 128.
2. اللوزي موسى، التنظيم وإجراءات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
3. صديق محمد عفيفي، إدارة الأعمال المنظمات المعاصرة، مكتبة عين الشمس والمكتبات، القاهرة، 2003.
4. طارق طه، الادارة، الاسكندرية، منشأ المعارف، 2005.
5. عبد الباري درة، محفوظ جودة، الأساسيات في الإدارة المعاصرة منحى نظامي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2012.
6. عصفور محمد شاکر، أصول التنظيم والأساليب، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
7. نيجل كننج، ثيل أندرسون: تعريب محمود حسن حسني، إدارة أنشطة الإبداع والابتكار، دليل انتقادي للمنظمات، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2004.

مقالات ومذكرات تخرج:

1. عامر الحاج، أسس بناء الهيكل التنظيمي في البلدية، العدد 47، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2017، ص 80.
2. عامر الحاج، مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص 50.
3. عوض الحارثي، دور الهياكل التنظيمية في تحسين فاعلية الأداء في المنظمات العامة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.
4. كريبوش محمد بوهلال فاطمة، اثر الهيكل التنظيمي علي عملية القرار الاستراتيجي في المنظمة، جامعة معسكر، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016.
5. محمد السماني الخضر عبد القادر، الدور الوسيط للثقافة التنظيمية في العلاقة بين إعادة هندسة العمليات الإدارية والابداع الإداري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، السودان، 2019.

1. Boston : Houghton Mifflin company, (4 th ed), 1995, P.284.
2. Daft. R, Understanding The Theory And Design Of Organizations, Thomson South –Western, Ohio ; 10 th ed , 2007.
3. H. Mintzberg, Structure in Fives : Designing effective Organizations, New Jersey: Prentinc Hall Inc, 1983, P 23 .
4. Jois Meijaard, Organizational Structure and Preformance In Dutch Small Firms, (Netherlands: Netherlands, Ministry of Economic Affairs, Scientific Analysis of Enterepreneurship, SMEs, January 2005) p (17-.)81
5. Journal of High Technology Management Research, Vol 11, Issue 1, Spring 2000, p 2.(3) K. AbdulGhani and V. Jababalan, op.cit, P.2.
6. K. Abdul Ghani and V. Jababalan, “Advanced Manufacturing Technology and planned organizational change,
7. Robbins. S,Essentials Of Organizations Behavoir, Pearson Education, Prentice Hall, New Jersey, 7Th ed, 2003.

8. Rosenfeld Robert H. Wilson David .c, Mangig Organization,
London, MC Grawhill Publishing CO, 2nd ed, 1999, P263.
9. Wagner, John A, and Hollenberck, John R, **Organization
Behavior : Managing People and organizations,**

المواقع الالكترونية:

تاريخ الاطلاع: 2021/03/12، على الساعة 22:15 www.nzraty.com

